جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلـــة إقتصاديـــة فصليـــة تصـــدر عن جمعيـــة رجـــال الأعمـــال الأردنييـــن

السنة 29 - أيلول 2026

40 Years OF GROWTH



انطلاق المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج



وزير النقل يلتقي رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين



وزير الصناعة: الزيارة الملكية إلى الصين محطة اقتصادية مهمة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية



"جمعية رجال الأعمال الأردنيين" تبحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني التركي

Investment for Future

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمـال

مجلــة إقتصاديــة فصليــة تصــدر عن جمعيــة رجــال الأعمــال الأردنييــن

40 Years OF GROWTH

Investment for Future

في هذا العدد

افتتاحية العدد	03
"رجال الأعمال" تبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع المكسيك	05
بحث التعاون بين جمعية رجال الأعمال والسفارة السريلانكية	07
مؤتمر «المستثمرين الأردنيين بالخارج» ينطلق السبت المقبل	09
انطلاق المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج	10
جمعية رجال الأعمال والسفارة العُمانية تبحثان آفاق التعاون الاقتصادي	16
«الاقتصادي والاجتماعي» يبحث التعاون مع جمعية رجال الأعمال	19
وزير النقل يلتقي رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال	21
«رجال الأعمال» تبحث استراتيجية الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية	22
جمعيتا «رجال الأعمال» و «عون الثقافية» تبحثان سبل التعاون البيئي	23
وزير الصناعة: الزيارة الملكية إلى الصين محطة اقتصادية مهمة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية	26
تشغيل أول منصة لحوسبة الذكاء الاصطناعي في الأردن	28
محافظ البنك المركزي: الأردن وسوريا يرتبطان بمصالح اقتصادية تعزز فرص تعافي الاقتصاد السوري	33
«رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع المكسيك	39
ندوة لرجال الأعمال تبحث أثر «قانون التنفيذ» على الاقتصاد	40
رجال الأعمال تدعو مجتمع الأعمال الألماني للمشاركة في المؤتمر الأردني – الأوروبي للإستثمار	45
«رجال الأعمال» تبحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني التركي	47
«الرقمي النيابية» تبحث و «رجال الأعمال» تحديات قطاع تكنولوجيا المعلومات	49
«رجال الأعمال» تبحث مع السفير الإسباني تعزيز التعاون الاقتصادي	51

جمعيـة رجـال الأعمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

لجنة الإعداد والتحرير

هديل القصاص
باحث اقتصادي

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

40 Years OF GROWTH

بسم الله الرحمن الرحيم



أيمن العلاونة

رئيس مجلس الإدارة

في إطار مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية وتعزيز مقومات النمو والاستثمار، يمضي الأردن في تنفيذ المرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2026-2029، مرتكزاً على ترجمة الأولويات إلى مشاريع استثمارية نوعية، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال وتوسيع الفرص أمام المستثمرين، لا سيما في قطاعات الطاقة والمياه والنقل والبنية التحتية والصناعة والتعدين والسياحة والاقتصاد الرقمي، بما يسهم في تحفيز النمو وخلق فرص العمل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وبالتوازي مع ذلك، يواصل الأردن توسيع شبكة شراكاته الاقتصادية والاستثمارية مع الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية، انطلاقاً من علاقات راسخة تقوم على المصالح المشتركة، وتوفر آفاقاً أوسع للتجارة والاستثمار ونقل المعرفة والتكنولوجيا وقد شكّل مؤتمر الاستثمار الأردني-الأوروبي محطة مهمة في هذا المسار، من خلال إبراز الفرص والمشاريع الاستثمارية في المملكة وتعزيز التواصل بين مجتمع الأعمال الأردني ونظرائه الأوروبيين في قطاعات ذات أولوية، بما يعزز فرص إقامة شراكات واستثمارات نوعية.

كما تعكس الزيارات الملكية إلى الدول الشقيقة والصديقة حرص جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، حفظه الله، على توسيع شبكة العلاقات والشراكات الدولية للمملكة، وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري، وتعزيز حضور الأردن في الأسواق العالمية، والتعريف بما توفره المملكة من فرص ومزايا استثمارية،

بما يعزز مكانتها كشريك موثوق ومستقر.

وفي ظل التطورات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، يواصل الأردن تبني سياسات وخطط اقتصادية تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المتغيرات الإقليمية، من خلال تنويع الشراكات والأسواق، وتعزيز أمن الطاقة والمياه والغذاء، وتطوير سلاسل التوريد، وتوسيع قاعدة الاستثمار والصادرات، بما يدعم استقرار الاقتصاد ويحافظ على استدامة النمو.

ويشكل تعزيز الاستقرار الاقتصادي ورفع تنافسية بيئة الأعمال أساساً لترسيخ ثقة المستثمرين، الأمر الذي يتطلب مواصلة تطوير التشريعات الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات، وتسريع التحول الرقمي، ورفع كفاءة الخدمات، وتوفير بيئة استثمارية أكثر وضوحاً وجاذبية للمستثمرين، بما يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويدعم قدرة القطاع الخاص على النمو والتوسع.

وإنني وزملائي في جمعية رجال الأعمال الأردنيين نؤكد التزامنا بمواصلة دعم مجتمع الأعمال وتعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية، والعمل على ترجمة الفرص المتاحة إلى مشاريع وشراكات مستدامة، وفتح أسواق جديدة أمام الشركات الأردنية واستقطاب استثمارات نوعية إلى المملكة، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات والاستفادة من عناصر قوته، ويكرّس مكانة الأردن كوجهة جاذبة للاستثمار وشريك اقتصادي موثوق.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الربع الثاني من عام 2026، والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية للمملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

"رجال الأعمال" تبحث آفاق التعاون الاقتصادي مع المكسيك



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، مع السفير المكسيكي لدى المملكة، جاكوب برادو غونزاليز، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وآليات توسيع التعاون بين قطاعي الأعمال في البلدين، بحضور عضو مجلس إدارة الجمعية الدكتور بشار الزعبي، والمدير العام طارق حجازي.

وبحسب بيان للجمعية، أكد العلاونة، أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والمكسيك، والبناء على العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين، وترجمتها إلى شراكات اقتصادية واستثمارية فاعلة تسهم في إقامة مشاريع مشتركة تخدم مصالح القطاع الخاص في الجانبين. وأشار إلى أن الأردن يوفر بيئة استثمارية جاذبة ومزايا تنافسية تؤهله ليكون بوابة للأسواق الإقليمية، لافتا إلى حرص جمعية رجال الأعمال الأردنيين على تعزيز التواصل بين مجتمع الأعمال الأردني ونظيره المكسيكي، واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات.

ودعا إلى وضع استراتيجية لتفعيل مذكرة التفاهم والتعاون المشترك مع

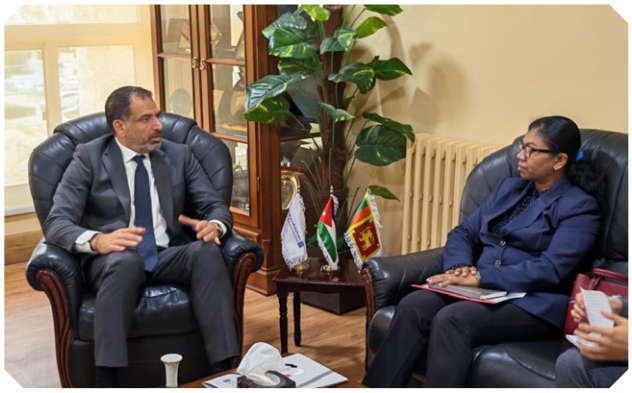
الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة، الموقعة عام 2018، إلى جانب تأسيس مجلس أعمال أردني مكسيكي مشترك ليكون منصة مؤسسية فاعلة لتعزيز التواصل بين رجال الأعمال في البلدين، وتبادل المعلومات حول الفرص التجارية والاستثمارية، وتنظيم الزيارات والبعثات الاقتصادية المتبادلة، بما يسهم في بناء شراكات استراتيجية مستدامة وزيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري بين الأردن والمكسيك.

من جانبه، أكد السفير المكسيكي حرص بلاده على تطوير العلاقات الاقتصادية مع الأردن وتعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص، مشيرا إلى أهمية استكشاف مجالات جديدة للشراكة في قطاعات ذات اهتمام مشترك. وأعرب عن استعداد السفارة المكسيكية لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز التواصل بين رجال الأعمال في البلدين، مشيرا إلى أهمية تفعيل مذكرة التفاهم وتأسيس مجلس أعمال أردني مكسيكي مشترك، بما يسهم في تعزيز التعاون المؤسسي بين الجانبين.ولفت إلى أن هناك زيارة مرتقبة لوفد مكسيكي إلى الأردن لبحث سبل توسيع مجالات التعاون الاقتصادي.

وأكد أهمية العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن والمكسيك، وتعزيز الاستثمارات المتبادلة، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة في البلدين، بما يسهم في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي وفتح آفاق جديدة للشراكة بين القطاع الخاص في الجانبين.بدوره، أكد الزعبي أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ينبغي أن تقوم على مبدأ «رابح - رابح»، بما يعزز المصالح المشتركة ويفتح آفاقاً جديدة للتبادل التجاري والاستثماري، لا سيما في القطاعات الواعدة.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن والمكسيك نحو 97 مليون دولار خلال عام 2024، مقارنة مع 130 مليون دولار في عام 2023. وتبرز فرص تصديرية أردنية غير مستغلة في السوق المكسيكية تشمل الأسمدة، والمنتجات الكيماوية، والحلي والمجوهرات، ومنتجات المعادن غير الحديدية وغير الثمينة.

بحث التعاون بين جمعية رجال الأعمال والسفارة السريلانكية



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، مع القائمة بالأعمال في السفارة السريلانكية لدى المملكة، غاجيترا نافان، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري، وآليات تطوير العلاقات الثنائية بما يخدم مصالح مجتمعي الأعمال الأردني والسريلانكي، بحضور المدير العام للجمعية طارق حجازي.

وبحسب بيان للجمعية اليوم الاثنين، أكد العلاونة، أهمية البناء على العلاقات المتميزة بين الأردن وسريلانكا، وترجمتها إلى شراكات اقتصادية واستثمارية فاعلة، من خلال تعزيز التواصل بين القطاع الخاص في البلدين واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة.

وأشار إلى أن الأردن يوفر بيئة استثمارية جاذبة، مدعومة بتشريعات حديثة وحوافز تنافسية، إلى جانب موقعه الاستراتيجي الذي يؤهله ليكون مركزا إقليميا للتجارة والاستثمار، داعيا إلى تكثيف تبادل الوفود الاقتصادية وتنظيم لقاءات أعمال مشتركة لبحث فرص التعاون في القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد أهمية توسيع العلاقات بين القطاع الخاص في البلدين، بما يسهم في فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأردنية وتعزيز الشراكات الاستثمارية، مشددا على ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وسريلانكا، من خلال تشجيع إقامة شراكات بين مؤسسات القطاع الخاص، وتبادل الوفود التجارية، واستكشاف فرص تصديرية واستثمارية جديدة، بما يخدم المصالح الاقتصادية المشتركة ويعزز التعاون بين مجتمعي الأعمال في البلدين.

من جانبها، أكدت نافان، حرص بلادها على تطوير العلاقات الاقتصادية مع الأردن، مشيرة إلى وجود فرص واعدة لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري في عدد من القطاعات، بما في ذلك الصناعات الغذائية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والتعليم والزراعة.

وأبدت استعداد السفارة لتقديم التسهيلات اللازمة لتعزيز التواصل بين رجال الأعمال في البلدين، والعمل على تنظيم فعاليات اقتصادية مشتركة تسهم في التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة وتوسيع حجم التبادل التجاري.

يشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وسريلانكا بلغ نحو 79 مليون دولار خلال العام 2024، مقارنة بنحو 93 مليون دولار في العام 2023.




الرفاهية بانتظارك
لأنك من كبار المتعاملين
آفـــــاق جديـــــدة تجـــــمعنا
pearl
Jordan Islamic Bank
A member of Al Baraka Group

مؤتمر «المستثمرين الأردنيين بالخارج» ينطلق السبت المقبل



المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

تنظم جمعية رجال الأعمال الأردنيين، بالتعاون مع وزارتي الاستثمار والخارجية وشؤون المغتربين، يوم السبت المقبل، المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، تحت شعار «فرص استثمارية برؤية عالمية".وبحسب بيان للجمعية اليوم الأربعاء، يأتي المؤتمر ضمن خطة مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين الرامية إلى تعزيز موقع الأردن الاستثماري، وترسيخ مكانته كوجهة جاذبة للاستثمارات.

ويجسّد المؤتمر، الذي يستمر يوما واحدا، الانتماء الوطني لأبناء الأردن في مختلف أنحاء العالم، حيث يلتقون على أرض الوطن للاطلاع على التطورات الاقتصادية المتسارعة والنهضة الشاملة التي يشهدها الأردن في مختلف القطاعات، وما تحقق من إنجازات ضمن مسارات التحديث والتطوير والبناء، إلى جانب تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية واستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وبناء أردن المستقبل.

وأكد رئيس الجمعية، أيمن العلاونة، أن المؤتمر يمثل منصة مهمة لتعزيز التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الداخل والخارج، وتبادل الخبرات والمعارف بما يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية، مشيراً إلى أهمية دور المغتربين الأردنيين في دعم الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدة الاستثمارات الإنتاجية والخدمية.

وقال العلاونة إن الجمعية تولي أهمية كبيرة لاستدامة التواصل مع رجال الأعمال الأردنيين في مختلف دول العالم، وتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، إلى جانب تسليط الضوء على البيئة الاستثمارية الجاذبة التي يوفرها الأردن، وما تشهده من تطورات في التشريعات والإجراءات الداعمة للاستثمار.

وأضاف أن المؤتمر يشكل فرصة للحوار مع المسؤولين ومناقشة القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، ودعم المستثمرين المحليين، وحماية استثماراتهم، وإعادة توطين رأس المال الأردني في مشاريع استثمارية منتجة ومستدامة تحقق المنفعة المتبادلة للاقتصاد الوطني والمستثمرين.وأشار إلى أن المؤتمر سيشهد الإعلان عن عدد من الشراكات والمشاريع الاستثمارية، بما يعكس الثقة بالاقتصاد الأردني والفرص الواعدة التي يوفرها في مختلف القطاعات.

ويناقش المؤتمر عدداً من المحاور الرئيسية، من بينها «خارطة الطريق نحو اقتصاد متجدد: البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2026-2029»، و «مشاريع القطاع الخاص في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي. من الرؤية إلى الإنجاز»، و«الدبلوماسية الاقتصادية: فرص واستراتيجيات المملكة نحو أسواق عالمية جديدة»، إضافة إلى محور «دور المغتربين الأردنيين في توطين استثماراتهم داخل المملكة".

ويهدف المؤتمر إلى الاستفادة من الخبرات والمعارف المتراكمة لدى رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، وتوظيفها في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، وتشجيع توطين استثماراتهم داخل المملكة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الأردني على المستويين الإقليمي والدولي، ويسهم في بناء شراكات اقتصادية فاعلة تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

انطلاق المؤتمر التاسع
لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج



أكد وزير الاستثمار الدكتور طارق أبو غزالة، أن الأردن، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني، وسمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي العهد، اختار أن يمضي بثبات في مسار الإصلاح والتحديث، وترسيخ مقومات الاقتصاد القادر على النمو والمنافسة.جاء ذلك، خلال رعايته مندوبا عن رئيس الوزراء، اليوم السبت، انطلاق أعمال المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج الذي تنظمه جمعية رجال الأعمال الأردنيين، بالشراكة مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ووزارة الاستثمار، تحت شعار: «فرص استثمارية برؤية عالمية»؛ تعزيزا لدورهم كشركاء فاعلين في مسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية.

وقال أبو غزالة، إن المؤتمر يأتي في مرحلة يشهد فيها العالم تحولات اقتصادية وجيوسياسية متسارعة أعادت تشكيل خرائط التجارة والاستثمار، وسلاسل الإمداد، ومراكز النمو الاقتصادي، مبينا أن قوة الدول تقاس بقدرتها على استشراف المتغيرات وتحويل التحديات إلى فرص.

وأكد، خلال الحفل الذي حضره عدد من السفراء العرب والأجانب في المملكة، اهتمام الحكومة الكبير بكل جهد يعزز التواصل مع الأردنيين في الخارج، ويعمق شراكتهم في مسيرة التنمية الوطنية.



وأشار إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي جاءت لتشكل خارطة طريق للحكومة، لتعزيز اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية واستدامة، واضعة الإنسان والاستثمار والابتكار في صميم عملية التنمية، موضحا أن الحكومة واصلت تطوير البيئة الاستثمارية، وتحديث التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الحوافز والخدمات الرقمية.

وبين أنه انطلاقا من حرص الحكومة على تعزيز ارتباط الأردنيين في الخارج بوطنهم، وترجمة لإيمانها بدورهم في مسيرة التنمية، فقد خصتهم التعديلات الأخيرة على نظام تنظيم البيئة الاستثمارية لعام 2026 بتعديلات نوعية تمكن الشركات المسجلة خارج المملكة، والتي يملك الأردنيون ما لا يقل عن 50 بالمئة من رأسمالها أو يملكون السيطرة الفعلية عليها، من الاستثمار داخل المملكة، بما يهيئ بيئة استثمارية جاذبة لأبناء الوطن أينما كانوا.

وقال: «عندما نتحدث عن الأردنيين في الخارج، فإننا نتحدث عن امتداد طبيعي للأردن، وعن طاقات وطنية أسهمت في بناء اقتصادات، ومؤسسات، وأسواق في مختلف أنحاء العالم. ولهذا، فإن ما حققتموه من نجاحات لا يمثل إنجازا شخصيا لكم فحسب، بل رصيدا وطنيا يعزز صورة الأردن، ويرسخ مكانة أبنائه، ويؤكد أن الإنسان الأردني كان وسيبقى الثروة الحقيقية لهذا الوطن".

وأضاف أبو غزالة: ومن هذا المنطلق، فإننا ننظر إليكم بوصفكم شركاء في بناء مستقبل الوطن، بما تمتلكونه من خبرات وقدرات، وشبكات أعمال قادرة على فتح آفاق جديدة للاستثمار والتعاون.وتابع: «دعوتنا لكم اليوم ليست مجرد دعوة للاستثمار، بل دعوة إلى شراكة وطنية تقوم على الثقة والمصلحة المشتركة، وتحويل الخبرات والفرص إلى مشاريع تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة التنمية".

وأكد أبو غزالة، أن الحكومة تؤمن بأن القطاع الخاص هو الشريك الرئيس في تحقيق النمو الاقتصادي، وأن الاستثمار هو الوسيلة لتوفير فرص العمل، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، لذلك، تواصل تطوير بيئة الأعمال، وتعزيز ثقة المستثمرين، بما يرسخ مكانة الأردن مركزا إقليميا للاستثمار، مستندا إلى استقراره، وكفاءاته البشرية، وموقعه الاستراتيجي، وإرادته المستمرة في الإصلاح الاقتصادي.

وخاطب أبو غزالة الحضور من رجال الأعمال والمستثمرين قائلا: «هذا الوطن يعتز بكم، ويفخر بما حققتموه، ويرى في نجاحاتكم أملا لأبنائه، وفي خبراتكم رصيدا لمستقبله. وستبقى أبوابه مفتوحة لكم، وطننا حاضنا لكل فكرة مبدعة، ولكل مشروع طموح، ولكل يد تبني، ولكل شراكة تسهم في صناعة مستقبل أكثر ازدهارا، وأنتم ستبقون، كما عهدناكم دائما، خير سفراء للوطن، شركاء في نهضته، وحضوره الاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي".وشكر جمعية رجال الأعمال الأردنيين على تنظيم هذا المؤتمر، الذي رسخ مكانته على مدى دوراته، منصة وطنية للحوار والتواصل، تجمع رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين من مختلف أنحاء العالم، وتسهم في بناء الشراكات، وتبادل الخبرات، والشان الفرص الاستثمارية.



من ناحيته، قال رئيس جمعية رجال الأعمال أيمن العلاونة، إن الأردنيين في الخارج يشكلون رصيدا وطنيا مهما وشريكا أساسيا في تعزيز نمو الاقتصاد الأردني، بما يمتلكونه من خبرات وتجارب وعلاقات دولية واسعة، إذ يمثلون جسرا للتواصل مع مختلف الأسواق العالمية، وفرصة حقيقية لتعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية بين الأردن والعالم.

وأضاف: يأتي المؤتمر كمنصة جديدة لبناء جسور التواصل وتوسيع آفاق التعاون بين الأردن وأبنائه في الخارج، نحو مستقبل أكثر ازدهارا ونموا، وتعزيزا لدورهم كشركاء فاعلين في مسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية.وبين العلاونة، أن الجمعية واصلت جهودها لإطلاق سلسلة مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، إيمانا منها بالدور المحوري الوطني في دعم الاقتصاد وتعزيز الاستثمار، وذلك رغم مختلف الظروف والتحديات التي أحاطت بالمنطقة، والتي استطاع الأردن تجاوزها بحكمة قيادته الهاشمية، ووعي أبنائه، وتماسك مؤسساته الوطنية.

وقال: انطلاقا من هذه الرؤية، جاء شعار المؤتمر التاسع «فرص استثمارية برؤية عالمية»، ليعكس تطلعنا إلى بناء شراكات استثمارية جديدة، والاستفادة من الخبرات والطاقات الأردنية المنتشرة حول العالم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.وأكد أن الأردنيين في الخارج، على امتداد العقود الماضية، أثبتوا أنهم شركاء حقيقيون في مسيرة التنمية الوطنية، وخير سفراء للوطن في مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية، بما حققوه من قصص نجاح متميزة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأضاف: من هنا، فإننا نتطلع إلى مرحلة جديدة تقوم على تعزيز الشراكة مع الأردنيين في الخارج، وتوفير بيئة استثمارية أكثر تنافسية واستقرارا، وتطوير التشريعات والإجراءات، وإيجاد قنوات مؤسسية دائمة للتواصل معهم، بما يمكنهم من تحويل خبراتهم وعلاقاتهم الدولية إلى مشاريع إنتاجية واستثمارات نوعية تسهم في دعم النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات، وتوفير فرص العمل، وتعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة.

وأشار إلى ارتفاع إجمالي حوالات العاملين الأردنيين الواردة إلى المملكة بنحو 13 بالمئة خلال الثلث الأول من عام 2026، ليصل إلى نحو مليار و600 ألف دولار، وهو ما يعكس قوة الروابط التي تجمع الأردنيين في الخارج بوطنهم، ويؤكد أهمية البناء على هذا الارتباط لتعزيز دورهم كشركاء فاعلين في التنمية والاستثمار.

وقال إنه انطلاقا من مخرجات المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، فقد تم التأكيد على أهمية تبني حزمة متكاملة من السياسات والمبادرات التي تعزز ارتباط الأردنيين في الخارج بوطنهم، وتشجع على توطين استثماراتهم.

وأضاف: «اليوم، سيتم اطلاعكم من ذوي الاختصاص على ما وصل إليه الأردن من تطور في التشريعات والأنظمة والإجراءات التي تهدف إلى تبسيط العملية الاستثمارية في مختلف مراحلها، ضمن رؤية اقتصادية واضحة أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني، وتعمل الحكومات المتعاقبة على تنفيذها».



من جهته، أكد أمين عام وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير ضيف الله الفايز، أهمية الدور الذي يضطلع به الأردنيون في الخارج في دعم الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات، مشيرا إلى حرص الوزارة على مواصلة التواصل مع الجاليات الأردنية وتوفير الدعم والتسهيلات اللازمة للمستثمرين الأردنيين.

وقال إن الدبلوماسية الأردنية تعمل على دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستفادة من خبرات وعلاقات الأردنيين في الخارج، بما يفتح آفاقا جديدة للاستثمار ويعزز حضور الأردن على خارطة الاستثمار الإقليمية والدولية.

وأكد أن المملكة تمضي قدما في فتح آفاق جديدة للعمل والبناء مستلهمة من توجيهات جلالة الملك، مبينا أن رؤية التحديث الاقتصادي تمثل إطارا وطنيا شاملا لتحقيق نقلة نوعية نحو نمو نوعي ومستدام قائم على مرتكزات لتمكين القطاع العام والخاص بما يوفر فرص استثمار حقيقية واستحداث فرص عمل.

وقال الفايز إنه لا يمكن الحديث عن تنفيذ هذه الرؤية بمعزل عن التحديات التي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية والاضطرابات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة وما يرافقها من تداعيات تنعكس بشكل مباشر على استقطاب الاستثمارات وحركة التجارة وتكلفة التمويل والطاقة، إضافة إلى تأثيرها على سلاسل التوريد.

وأشار إلى أن «هذا الأمر ليس بجديد علينا ويحتم علينا التعامل مع هذه التحديات بواقعية وثقة ومنهجية قائمة على المرونة والتكيف، ليبقى الأردن بفضل توجيهات قيادته الحكيمة متمتعا بالمنعة والقدرة على تجاوز التحديات والاستثمار في توفير بيئة استثمارية آمنة وجاذبة تعزز ثقة المستثمرين وتدعم استدامة الأعمال».

وقال إن ما تقدمه المملكة ليس مجرد دعوات بل فرص استثمارية مدروسة في عديد من القطاعات ذات الأولوية تشمل الطاقة المتجددة والتعدين وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات اللوجستية والبنى التحتية مدعومة بإطار تشريعي مستقل ومتطور وكفاءات بشرية مؤهلة، فضلا عن إرادة ناجزة لضمان تعددية استثمارية، كما أن الموقع الاستراتيجي للمملكة يتيح الوصول إلى الأسواق العالمية وبمزايا تفضيلية تؤهله ليكون مركزا لإعادة التصدير والتخزين والمتطلبات اللوجستية.

وأكد أن هذا المؤتمر الذي يجمع نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين وصناع القرار، يمهد لمنصة وطنية فاعلة لتعزيز التواصل بين الكفاءات ورؤوس الأموال في الخارج والاقتصاد الوطني وهي فرصة ثمينة للإطلاع على التطورات المتسارعة التي تشهدها المملكة في مختلف القطاعات واستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وبناء أرد المستقبل للأجيال المقبلة.

وتضمن المؤتمر أربع جلسات، الأولى بعنوان « خارطة الطريق نحو اقتصاد متجدد: البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2026-2029، لمناقشة مرتكزات البرنامج التنفيذي وآليات تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، ورفع تنافسيته، وتحويل الرؤية الاقتصادية إلى نتائج عملية ومستدامة، والثانية بعنوان «مشاريع القطاع الخاص في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي ... من الرؤية إلى الإنجاز»، حيث استعرضت دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، والتحديات والفرص التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

أما الجلسة الثالثة فجاءت بعنوان: «الدبلوماسية الاقتصادية: فرص واستراتيجيات المملكة نحو أسواق عالمية جديدة»، وناقشت دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز الشراكات الدولية، وجذب الاستثمارات، وفتح آفاق جديدة أمام الاقتصاد الأردني، في حين سلطت الجلسة الرابعة بعنوان «دور المغتربين الأردنيين في توطين استثماراتهم داخل المملكة»، الضوء على دور الكفاءات ورؤوس الأموال الأردنية في الخارج في دعم الاستثمار، ونقل الخبرات، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المملكة.

هذا ومن المقرر أن يختتم المؤتمر أعماله بجلسة ختامية تتضمن عرض أبرز التوصيات والمخرجات التي تم التوصل إليها خلال جلساته، بما يعزز توطين استثمارات المغتربين الأردنيين داخل المملكة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم جهود المملكة في جذب الاستثمارات.



«مؤتمر رجال الأعمال» يوصي بتوجيه مدخرات المغتربين الى استثمارات في المملكة



أوصى المشاركون في المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، الذي اختتم أعماله اليوم السبت تحت شعار «فرص استثمارية برؤية عالمية»، بتعزيز دور المغتربين الأردنيين في صياغة السياسات الاقتصادية، وتوجيه تحويلاتهم ومدخراتهم نحو استثمارات إنتاجية داخل المملكة في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والعقارية، بما يسهم في خلق فرص عمل، وزيادة القيمة المضافة، وتعظيم مساهمتهم في التنمية الاقتصادية.

ودعوا إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية، وتطوير قنوات التواصل المباشر بين المستثمرين والجهات الحكومية والاقتصادية، بما يسهم في استكشاف الفرص الاستثمارية، وتبادل الخبرات، وبناء شراكات استراتيجية تخدم المصالح المشتركة.ودعا المشاركون، الذين وجهوا الشكر والتقدير لرئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان على رعايته للمؤتمر، الى إنشاء شبكة ومنصة وطنية للمستثمرين الأردنيين في الخارج، وربطها بالسفارات والجهات الاقتصادية، بهدف توطين استثمارات المغتربين داخل المملكة، وتعزيز الترويج للفرص الاستثمارية والصادرات الأردنية، وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تطوير دور السفارات والملحقين التجاريين، وتوسيع الشراكة بين وزارة الخارجية والقطاع الخاص لجذب الاستثمارات وفتح الأسواق الدولية.

كما دعوا الى تعزيز التنسيق والتواصل بين القطاع الخاص والمستثمرين داخل الأردن وخارجه، من خلال جمعية رجال الأعمال الأردنيين ووزارة الاستثمار، وحل ومعالجة التحديات التي تواجه المستثمرين، عبر الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية.

وأوصوا بربط الأردنيين في الخارج بالفرص الاستثمارية المتاحة لدى القطاع الخاص عبر جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومن خلال مجالس الأعمال، وإطلاق أدوات استثمارية وحوافز جاذبة، مؤكدين أهمية الاستفادة من خبرات المغتربين وكفاءتهم وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاقتصادية، وتنظيم منصات استثمارية ومؤتمرات دولية للتعريف بالفرص والمشاريع الاستثمارية الأردنية.وأكدوا أهمية تعزيز مكانة العقبة كمركز استثماري ولوجستي وسياحي، من خلال استثمار موقعها الاستراتيجي، وتطوير الموانئ، ودعم المشاريع السياحية والترفيهية والصناعية، واستقطاب المشغلين والمستثمرين وتشجيع الشركات على التحول إلى شركات مساهمة عامة.

جمعية رجال الأعمال والسفارة العُمانية تبحثان آفاق التعاون الاقتصادي



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، مع السفير العماني لدى المملكة، الشيخ فهد بن عبد الرحمن العجيلي، آفاق تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري، وتوسيع مجالات الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين.

وبحسب بيان للجمعية، اليوم الثلاثاء، أكد العلاونة، أن العلاقات الأخوية بين الأردن وسلطنة عمان، والمدعومة بتوجيهات قيادتي البلدين، تشكل قاعدة متينة للارتقاء بالتعاون الاقتصادي والاستثماري، مشيرا إلى أهمية ترجمة هذه العلاقات إلى مشروعات وشراكات عملية تخدم المصالح المشتركة.

ولفت إلى أن المرحلة المقبلة تحمل فرصا كبيرة لتعزيز التعاون في قطاعات حيوية، أبرزها السياحة والسياحة العلاجية، في ظل ما يتمتع به الأردن من مقومات طبية وسياحية متقدمة، إضافة إلى قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به، إلى جانب تطوير التعاملات والخدمات المالية بين البنوك في البلدين بما يسهم في تسهيل حركة التجارة والاستثمار، وتعزيز التمويل للمشروعات المشتركة.

وبين أن الجمعية حريصة على توسيع جسور التواصل مع مؤسسات القطاع الخاص العماني، وبناء شراكات مستدامة بين رجال الأعمال، بما ينعكس على زيادة حجم التبادل التجاري، وتحفيز الاستثمارات المشتركة، والاستفادة من الفرص المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأوضح أن الأردن يوفر بيئة استثمارية جاذبة مدعومة بتشريعات حديثة وحوافز تنافسية، إلى جانب موقعه الاستراتيجي واتفاقيات التجارة الحرة، ما يتيح للمستثمرين الوصول إلى أسواق إقليمية وعالمية، معربا عن تطلع الجمعية لتنظيم وفود ولقاءات اقتصادية مشتركة لتعزيز التعاون بين مجتمعي الأعمال.

من جانبه، أكد العجيلي، متانة العلاقات الأردنية العمانية، مشيرا إلى أهمية تعزيز التواصل بين رجال الأعمال، وتبادل الزيارات، وإقامة مشروعات استثمارية مشتركة في القطاعات ذات الأولوية، بما يسهم في تنمية المبادلات التجارية وتحقيق المنفعة المتبادلة.

يشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وسلطنة عمان بلغ 167 مليون دولار عام 2024، مقارنة مع 157 مليون دولار في 2023.

وتعد الأسمدة، والحيوانات الحية، والمنتجات الكيماوية، والألبسة، من أبرز الفرص التصديرية الأردنية غير المستغلة في السوق العمانية.



من الرقمنة إلى القيمة الاقتصادية ... كيف يصنع الأردن اقتصاد المستقبل؟



المهندس إياد أبو خرما

الرئيس التنفيذي المؤسس

لمجموعة مدينة العقبة الرقمية

تستهدف رؤية التحديث الاقتصادي رفع مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من نحو مليار دينار في 2024 إلى 3.9 مليار في 2033، وزيادة عدد العاملين فيه من 33.2 ألفاً إلى 101 ألف. وهذه ليست مستهدفات قطاعية اعتيادية، بل اختبار لقدرة الأردن على تحويل جاهزيته الرقمية إلى محرك جديد للنمو. فقفزة بهذا الحجم لن تتحقق برقمنة المزيد من الإجراءات وحدها، بل ببناء أعمال جديدة، والوصول إلى أسواق أوسع، وإطلاق خدمات رقمية يتم تطويرها في الأردن وتُصدَّر منه إلى الخارج.

ولا يبدأ الأردن من نقطة الصفر. فبحسب أحدث البيانات المتاحة، استخدم 95.6 % من الأفراد الإنترنت في 2024، وتجاوز عدد اشتراكات الفايبر ال 660 ألفاً في الربع الأول من 2026، فيما بلغ عدد الخدمات الحكومية المرقمنة 1,728 خدمة. وتعكس هذه الارقام تقدماً واضحاً في البنية والاتصال والاستخدام، لكنها تقيس الجاهزية أكثر مما تقيس العائد الاقتصادي. فالانتشار الرقمي يوسّع السوق، أما القيمة الاقتصادية فتظهر عندما تتحول هذه القاعدة إلى منتجات قابلة للتوسع، واستثمارات جديدة، وإيرادات تأتي من خارج السوق المحلية.

ولتحويل هذه الجاهزية إلى قيمة اقتصادية، يحتاج الأردن إلى الانتقال من مرحلة نقل البيانات إلى استضافتها ومعالجتها وحمايتها، وصولاً إلى تطوير الخدمات والمنتجات المبنية عليها. وعندها يتحول موقع المملكة، مدعوماً باتصالها بالشبكات الدولية، من ميزة جغرافية إلى فرصة استثمارية قابلة للنمو والتوسع.

وتقدم مدينة العقبة الرقمية نموذجاً عملياً لما أصبح متاحاً في الأردن. فهي تضم مراكز بيانات بقدرة تشغيلية تتجاوز 12 ميغاواط، وأول محطة مفتوحة لإنزال الكوابل البحرية في المملكة، وترتبط بمنظومة من الكوابل البحرية والبرية التي تصل الأردن بالشبكات الإقليمية والدولية عبر مسارات تمتد بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. والفرصة هنا ليست في عبور البيانات فقط، بل في استضافة جزء أكبر منها وبناء خدمات ذات قيمة مضافة حولها.

لكن امتلاك البنية التحتية الرقمية لا يضمن تحقيق العائد تلقائياً. فالقيمة الأكبر تنشأ من منظومة الخدمات المبنية عليها، ومنها الخدمات السحابية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، والتعافي من الكوارث، والمحتوى الرقمي. وهذه الأنشطة هي التي ترفع العائد على الاستثمار، وتدعم نمو الأعمال، وتولد صادرات رقمية ووظائف متخصصة.

وفي قطاع يتطلب استثمارات كبيرة ويعتمد بصورة أساسية على الطاقة، لا يكفي الموقع الجغرافي وحده لجذب المستثمرين. فالقرار الاستثماري يتأثر أيضاً بكلفة الطاقة والاتصالات، والحوافز المالية والضريبية، ووضوح الإجراءات، وسرعة الحصول على التراخيص. لذلك، فإن توفير حوافز مدروسة وتعرفة تنافسية وإجراءات واضحة وسريعة يمثل استثماراً مباشراً في تعزيز قدرة الأردن على المنافسة.

وينعكس خفض كلفة التأسيس والتشغيل على أسعار الاستضافة والخدمات السحابية، ويمنح الشركات مساحة أكبر للتوسع وخدمة أسواق جديدة، ويرفع قدرة المملكة على جذب شركات وخدمات وبيانات إقليمية. لكن هذه المعادلة لا تكتمل من دون كفاءات أردنية موجهة إلى احتياجات الأسواق، وقادرة على تشغيل البنية الرقمية، وتطوير المنتجات، وتسويقها إقليمياً وعالمياً.

لهذا، ينبغي أن يتغير مقياس النجاح. فلا يكفي أن نحصي الخدمات الرقمية، بل علينا أن نقيس قيمة الصادرات الرقمية، والاستثمارات المستقطبة، وإنتاجية الشركات، ونوعية الوظائف، وحجم الخدمات والأنظمة الإقليمية المستضافة داخل المملكة. وحين تصبح الرقمنة بنداً متنامياً في صادرات الأردن، ومصدراً لاستثمارات جديدة ووظائف أعلى قيمة، نكون قد تجاوزنا رقمنة الاقتصاد إلى بناء اقتصاد رقمي. وهذا هو المعيار الحقيقي لصناعة اقتصاد المستقبل.



شركة **ريسبكت** الرائدة والمُعتمدة لبرامج الجنسية والإقامة عبر الاستثمار

شركة ريسبكت، بخبرة تفوق 24 عامًا، هي شركة عائلية عالمية ووكيل معتمد من قبل الحكومات لبرامج الإقامة والجنسية الثانية عبر الاستثمار تقدم فرصًا قانونية وآمنة للحصول على إقامة أوروبية أو جنسية ثانية.

ومن خلال مكاتبها الخمسة حول العالم في دبي، جدة، الرياض، إسطنبول وعمّان ساعدت ريسبكت آلاف العائلات ورجال الأعمال على مدار أكثر من عقدين في تأمين مستقبلهم، وتحقيق حرية السفر والاستقرار والوصول إلى أفضل الفرص العالمية.

امسح الرمز وقم بزيارة موقعنا الالكتروني

«الاقتصادي والاجتماعي» يبحث التعاون مع جمعية رجال الأعمال



بحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال اجتماع اليوم الأربعاء، سبل تعزيز التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين في عدد من القضايا الاقتصادية والاستثمارية ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في دعم القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية.

وأكد رئيس المجلس الدكتور موسى شتيوي، إن المجلس باعتباره مؤسسة وطنية استشارية، يضطلع بدور مهم في تقديم المشورة للحكومة والسلطتين التشريعية والقضائية، وإجراء الدراسات والبحوث وإعداد أوراق السياسات، إلى جانب تنظيم الحوارات الوطنية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية.

وأشار إلى استعداد المجلس لتعزيز التعاون مع الجمعية في إعداد الدراسات والاستشارات، وتنظيم ورش العمل والجلسات الحوارية والمؤتمرات، بما يركز على القضايا التي تهم القطاع الخاص والمستثمرين الأردنيين في الداخل والخارج، والتحديات التي تواجه مختلف القطاعات الاقتصادية، وسبل تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، إلى جانب بحث الفرص المتاحة لتوسيع قاعدة الاستثمار والتبادل التجاري للأردن مع الأسواق الخارجية.

من جانبه استعرض رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة مسيرة الجمعية التي تأسست عام 1985، ودورها في تمثيل نخبة من رجال الأعمال الأردنيين العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية.

بما في ذلك الأردنيون المقيمون والمستثمرون في الخارج، مشيرا إلى أن الجمعية أسهمت في تأسيس عدد من مجالس الأعمال المشتركة بين الأردن والعديد من دول العالم، بما عزز التواصل الاقتصادي والاستثماري وفتح قنوات جديدة أمام القطاع الخاص الأردني.

وأكد استعداد الجمعية لتوسيع مجالات التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاستفادة من خبراتها وعلاقاتها في تنظيم المؤتمرات وورش العمل والفعاليات الاقتصادية، وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بقطاع الأعمال والاستثمار، والتواصل مع رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج، بما يخدم الأولويات الاقتصادية الوطنية.

بدوره، أكد أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي نذير العواملة استعداد المجلس لتوفير كل أشكال الدعم والتسهيلات اللازمة لإنجاح التعاون مع الجمعية، مشيرا إلى أهمية الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وممثليه في إثراء الدراسات وأوراق السياسات التي يعدها المجلس، وتعزيز مشاركة أصحاب الأعمال والمستثمرين في الحوارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتشريعات المؤثرة في بيئة الأعمال والاستثمار.

وشدد على أهمية بناء شراكة مؤسسية مستدامة بين المجلس والجمعية، تقوم على تحديد الأولويات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، وتحويل مخرجات اللقاءات والدراسات والحوارات إلى توصيات عملية قابلة للتنفيذ، بما يعزز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية الاقتصادية.

وجرى خلال اللقاء نقاش موسع حول عدد من القضايا الاقتصادية والاستثمارية، شملت سبل تعزيز حضور الأردن في الأسواق الخارجية، وتوسيع قاعدة التبادل التجاري، والاستفادة من شبكة رجال الأعمال الأردنيين في الخارج، وتفعيل دور السفارات والبعثات الدبلوماسية الأردنية في دعم الترويج الاقتصادي والاستثماري، وفتح قنوات جديدة أمام المنتجات والاستثمارات الأردنية.

وناقش المشاركون في الاجتماع تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وتطوير آليات أكثر فاعلية للتواصل مع المستثمرين الأردنيين في الخارج، والاستفادة من خبراتهم وشبكاتهم وعلاقاتهم الدولية في جذب الاستثمارات ونقل المعرفة والخبرات، إلى جانب طرح عدد من المقترحات والتوصيات التي من شأنها دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز دوره في الأسواق الإقليمية والدولية.

واتفق الجانبان على استمرار التواصل وتطوير مجالات التعاون المشترك خلال المرحلة المقبلة، بما يتيح الاستفادة من الخبرات والإمكانات المتوفرة لدى الطرفين، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي ورفع تنافسية القطاعات الاقتصادية الأردنية.

وزير النقل يلتقي رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال



بحث وزير النقل، الدكتور نضال القطامين، اليوم الخميس، مع رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال سبل تعزيز التعاون والتشاركية بين الوزارة والقطاع الخاص، بما يسهم في تطوير قطاع النقل وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني.وأكد القطامين، أهمية دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تنفيذ وتطوير مشاريع النقل، مشيرا إلى أن الوزارة تحرص على توسيع مجالات التعاون مع القطاع الخاص والاستفادة من خبراته وإمكاناته في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويرفع كفاءة منظومة النقل.

واستعرض أبرز المشاريع والبرامج التي تنفذها وزارة النقل في مختلف قطاعات النقل، وخططها لتطوير البنية التحتية وخدمات النقل العام واللوجستيات، إلى جانب المشاريع المستقبلية التي تستهدف تعزيز كفاءة القطاع ورفع قدرته على مواكبة احتياجات التنمية الاقتصادية وحركة التجارة والاستثمار.من جانبهم، أكد رئيس الجمعية أيمن العلاونة والأعضاء، أهمية قطاع النقل في دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز حركة التجارة والاستثمار، مشددين على أهمية استمرار الشراكة والتنسيق مع وزارة النقل، ودعم المشاريع التي تسهم في تطوير البنية التحتية ورفع كفاءة خدمات النقل واللوجستيات.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات والفرص الاستثمارية المرتبطة بقطاع النقل، وسبل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المشاريع المستقبلية، بما يعزز التكامل بين القطاعين العام والخاص ويدعم مسيرة التنمية الاقتصادية.وفي ختام اللقاء، جرى تبادل الدروع التذكارية بين وزارة النقل وجمعية رجال الأعمال، تقديرا للعلاقة التشاركية وحرص الجانبين على مواصلة التعاون والعمل المشترك.



«رجال الأعمال» تبحث استراتيجية الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، خلال لقاء مع ممثلي البنك الإسلامي للتنمية، بالتنسيق وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إعداد استراتيجية الشراكة القطرية للفترة (2026-2030) بين البنك والحكومة الأردنية.

وبحسب بيان للجمعية، اليوم الاثنين، أكد العلاونة، أهمية اللقاء في توفير منصة للحوار المباشر بين البنك والقطاع الخاص، والاستماع إلى رؤيته وأولوياته والتحديات التي تواجهه، بما يسهم في إعداد استراتيجية تستجيب للاحتياجات الفعلية للاقتصاد الوطني، وتدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار إلى أن الاستراتيجية تأتي بالتزامن مع تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، مؤكدا أهمية توجيه التمويل التنموي نحو المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية، لا سيما في قطاعات الصناعة والطاقة والمياه والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والاقتصاد الرقمي، إلى جانب البنية التحتية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

وأكد العلاونة، أهمية دعم تطوير المشاريع وتجهيزها للتمويل والتنفيذ، من خلال دراسات الجدوى والدراسات الفنية والمالية، وتوفير التمويل طويل الأجل والضمانات وأدوات تخفيف المخاطر، بما يسهم في استقطاب الاستثمارات وزيادة الصادرات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، معربا عن تطلعه لأن تشكل الاستراتيجية إطارا عمليا للتعاون، وبناء محفظة مشاريع متوافقة مع رؤية التحديث الاقتصادي.

بدورهم، أشار ممثلو البنك الإسلامي للتنمية إلى أهمية دور مؤسسات مجموعة البنك في دعم القطاع الخاص وتعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال تمويل الشركات والمشروعات في القطاعات الإنتاجية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل مشروعات البنية التحتية، إلى جانب الدخول في شراكات مع القطاع الخاص في القطاعات الاستراتيجية، مؤكدين استعدادهم للتعرف على احتياجات القطاع الخاص الأردني وبحث فرص التعاون وتمويل المشروعات الجديدة والتوسعات القائمة.

وأكدوا أهمية دور مؤسسات المجموعة في دعم التجارة والاستثمار وتشجيع الصادرات والاستثمارات الأجنبية، من خلال توفير خدمات تأمينية للمصدرين والمستثمرين ضد المخاطر الائتمانية والتجارية والسياسية والجيوسياسية، داعين القطاع الخاص الأردني إلى المشاركة في اجتماعات البنك السنوية المقرر عقدها العام المقبل في مدينة جدة السعودية، لما توفره من فرص للتواصل مع المؤسسات التنموية والمستثمرين والقطاع الخاص وبحث فرص التعاون والشراكات.



جمعيتا «رجال الأعمال» و «عون الثقافية» تبحثان سبل التعاون البيئي



بحثت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، مع جمعية عون الثقافية الوطنية، سُبل التعاون في مشروعها الوطني الريادي لجمع وفرز النفايات الكهربائية والإلكترونية، بالتزامن مع تنفيذ برنامج للتثقيف والتوعية البيئية بمخاطر هذه النفايات، في مختلف مناطق المملكة.وفي بيان صادر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين، اليوم الأربعاء؛ أكد عضو مجلس إدارة الجمعية محمود فريحات خلال لقائه رئيس «عون الثقافية» أسعد العزام، أهمية المشروع في تعزيز الوعي البيئي والمساهمة في الحد من المخاطر الصحية والبيئية الناجمة عن النفايات الكهربائية والإلكترونية.

وأشار إلى أهمية تكامل جهود القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لدعم المبادرات البيئية المستدامة، مؤكداً أن رفع مستوى الوعي المجتمعي حول مخاطر النفايات الكهربائية والإلكترونية، وتشجيع المواطنين والمؤسسات على جمعها وفرزها بالطرق السليمة، يمثلان خطوة مهمة للحد من آثارها السلبية، مؤكداً أهمية توسيع نطاق التعاون مع الجهات المعنية لإنجاح المشروع وتحقيق أهدافه.

من جانبه، أكد العزام أهمية توسيع التعاون مع القطاع الخاص ومختلف الجهات المعنية لإنجاح المشروع وتعميمه على مناطق المملكة، بما يسهم في نشر الوعي البيئي وتعزيز الممارسات السليمة في التعامل مع هذه النفايات. واستعرضت جمعية عون الثقافية خلال اللقاء مكونات المشروع وآليات تنفيذه، والتي تشمل تنفيذ حملات توعوية وميدانية وإعلامية، وإنشاء نقاط لجمع النفايات الكهربائية والإلكترونية، وبناء شبكة تعاون مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والجهات ذات العلاقة.

واتفق الجانبان على مواصلة التنسيق وبحث آليات إشراك القطاع الخاص في دعم المشروع وتوسيع نطاقه.وحضر اللقاء المدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي، وعدد من مسؤولي جمعية عون الثقافية.



إعادة تشكيل التجارة العالمية وفرص الأردن في ظل اضطراب سلاسل التوريد



عطوفة الدكتور ضيف الله أبو عاقولة
نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع

يشهد الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة تحولات عميقة في منظومة التجارة الدولية، فرضتها الاضطرابات الجيوسياسية، وتغير مسارات الشحن، وارتفاع كلف النقل والتأمين والطاقة، إلى جانب الأزمات المتكررة التي أثرت على سلاسل التوريد العالمية. وأمام هذه المتغيرات، لم تعد الدول تنظر إلى التجارة والنقل والخدمات اللوجستية باعتبارها قطاعات خدمية فقط، بل أصبحت جزءاً أساسياً من منظومة الأمن الاقتصادي والقدرة على مواجهة الأزمات.

وفي هذا السياق، يمتلك الأردن فرصة مهمة لإعادة تعريف موقعه على خارطة التجارة الإقليمية والدولية، مستفيداً من موقعه الجغرافي، وميناء العقبة، وارتباطه بأسواق العراق ودول الخليج وسوريا وفلسطين. فهذه المقومات تمنح المملكة إمكانية حقيقية لتعزيز دورها كمركز إقليمي للنقل والخدمات اللوجستية والترانزيت وإعادة التصدير، شريطة الانتقال من التعامل مع هذه المزايا كموقع جغرافي إلى بناء منظومة متكاملة قادرة على استثمارها.

وتأتي السكك الحديدية في مقدمة المشاريع التي يمكن أن تعزز هذا الدور، إذ إن تطوير شبكة سكك حديدية حديثة وربطها بميناء العقبة، والعمل مستقبلاً على امتدادها باتجاه الدول المجاورة والأسواق الإقليمية، من شأنه فتح ممرات تجارية جديدة، وخفض كلف نقل البضائع، ورفع قدرة الأردن على استقطاب حركة الترانزيت.ولا ينبغي النظر إلى السكك الحديدية باعتبارها مشروع نقل داخلي فحسب، بل كجزء من شبكة إقليمية تربط الموانئ ومراكز الإنتاج والأسواق، وتوفر خيارات متعددة أمام حركة البضائع، بما يعزز مرونة سلاسل التوريد ويجعل الأردن جزءاً فاعلاً من الممرات التجارية الإقليمية.

وبالتوازي مع ذلك، فإن تأهيل وتوسعة المراكز الحدودية البرية يمثل ضرورة أساسية. فزيادة حركة التجارة والترانزيت تتطلب رفع الطاقة الاستيعابية لهذه المراكز، وتطوير ساحات

الشاحنات، ومناطق الفحص والتفتيش والتخزين، وتحسين أنظمة الدخول والخروج، بما يحد من الازدحامات وأوقات الانتظار ويضمن انسيابية حركة البضائع.كما أن تطوير ميناء العقبة والمرافق المرتبطة به يجب أن يكون جزءاً من هذه الرؤية، من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية، وتوسعة ساحات التخزين والمناولة، وتحديث البنية التحتية والخدمات اللوجستية، وتعزيز الربط بين الميناء وشبكات الطرق والسكك الحديدية. فالميناء يمثل بوابة الأردن الرئيسية إلى التجارة العالمية، وأي تطوير في قدراته سينعكس بصورة مباشرة على تنافسية الاقتصاد الوطني.

ولا تكتمل هذه المنظومة من دون مواصلة التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية، واستكمال الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية بالتجارة والنقل والجمارك والموانئ والمراكز الحدودية. فاختصار الوقت وتقليل الإجراءات والكلف أصبح اليوم عاملاً رئيسياً في اختيار الشركات للممرات التجارية وسلاسل التوريد.وفي هذا الإطار، يمثل قطاع التخليص ونقل البضائع شريكاً أساسياً في تطوير منظومة التجارة والنقل، باعتباره حلقة الوصل بين المستوردين والمصدرين والجهات الحكومية والموانئ والمراكز الحدودية. ومن هنا تبرز أهمية إشراك القطاع الخاص وأصحاب الخبرة في وضع السياسات والخطط المتعلقة بالنقل واللوجستيات والمعابر والموانئ، والاستفادة من الخبرات والملاحظات الميدانية للعاملين في القطاع.

إن الأردن يقف أمام فرصة حقيقية لإعادة تموضعه على خارطة التجارة الإقليمية، لكن اغتنام هذه الفرصة يتطلب رؤية متكاملة تبدأ من الميناء، مروراً بالسكك الحديدية والطرق، وصولاً إلى المراكز الحدودية والأسواق المجاورة، بالتوازي مع خفض كلف النقل والطاقة، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والتصديرية.وفي المحصلة، فإن اضطراب سلاسل التوريد العالمية، رغم ما يحمله من تحديات، يمكن أن يتحول إلى فرصة استراتيجية للأردن. فامتلاك البنية التحتية المناسبة، وربط الموانئ بالسكك الحديدية والطرق، وتأهيل المراكز الحدودية، وتطوير الخدمات اللوجستية والرقمية، يمكن أن ينقل المملكة من مجرد ممر لحركة البضائع إلى مركز تجاري ولوجستي إقليمي متكامل، بما يدعم النمو الاقتصادي والاستثمار والصادرات ويوفر فرصاً جديدة للعمل والتنمية.

وزير الصناعة: الزيارة الملكية إلى الصين
محطة اقتصادية مهمة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية



قال وزير الصناعة والتجارة والتموين، المهندس يعرب القضاة، إن الزيارة الملكية إلى جمهورية الصين الشعبية شكلت محطة اقتصادية مهمة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين وفتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري والسياحي بما ينسجم مع توجهات المملكة في تنويع الأسواق واستقطاب الاستثمارات الأجنبية النوعية.وأوضح خلال اللقاء الصباحي الدوري للأعمال الذي نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين، اليوم الاثنين، أن الزيارة جاءت في إطار تنفيذ رؤية اقتصادية تقوم على تنويع الشراكات الاقتصادية وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة، مشيرا إلى أن الصين تعد اليوم من أكبر مصادر الاستثمار الخارجي على مستوى العالم، ما يجعلها شريكا مهما للأردن في المرحلة المقبلة.

وأكد أن اللقاءات ركزت على محورين رئيسيين: الأول استقطاب الاستثمارات الصينية إلى الأردن والثاني تعزيز الصادرات الأردنية إلى السوق الصينية، لا سيما في القطاعات التي تمتلك فيها المملكة مزايا تنافسية وفرصا واعدة للنمو.وأشار إلى أن قطاع السياحة حظي باهتمام خاص خلال الزيارة في ضوء المكانة المتقدمة للسوق الصينية باعتبارها من أكبر الأسواق المصدرة للسياح عالميا، مبينا أن الحكومة اتخذت سلسلة من الإجراءات لتسهيل استقبال السياح الصينيين وتعزيز تجربة الزائر، بينها توفير المحتوى الترويجي السياحي باللغة الصينية عبر المنصات الرقمية وتدريب عدد من العاملين في القطاع السياحي على

اللغة الصينية والعمل على إدخال أنظمة الدفع الإلكتروني الصينية بما في ذلك «وي تشات باي» و«علي باي»، بما يسهل استخدام هذه الخدمات داخل المملكة.

وبين القضاة أن الأردن يستعد كذلك لتنظيم فعاليات للترويج للسياحة الصينية، إلى جانب إطلاق رحلات جوية مباشرة عبر الملكية الأردنية إلى الصين، بما يسهم في تعزيز حركة السياحة والأعمال بين البلدين.

وأكد أن الحكومة بدأت فور انتهاء الزيارة بتنفيذ خطة متابعة عملية لمخرجاتها، حيث تم تشكيل فريق وطني يضم مختلف الجهات المعنية لمتابعة نتائج الاجتماعات والاتفاقيات التي جرى التوصل إليها وضمان تحويلها إلى مشروعات وفرص استثمارية على أرض الواقع، حيث يتولى الفريق التواصل المباشر مع الشركات الصينية التي تم اللقاء بها خلال الزيارة، بهدف استكمال النقاشات الفنية وتسهيل إجراءات الاستثمار وتعزيز فرص الشراكة مع القطاع الخاص الأردني.

وفي الشأن السياحي، أشار القضاة إلى أن الاجتماعات شملت أيضا شركة «تريب دوت كوم»، إحدى أكبر منصات السفر والسياحة في الصين، التي يعتمد عليها ملايين المسافرين الصينيين في حجوزاتهم، موضحا أن الشركة ستزور الأردن خلال الفترة المقبلة لبحث آليات التعاون والترويج للمملكة كوجهة سياحية في السوق الصينية.وشدد على أن نجاح مخرجات الزيارة يتطلب شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، موضحا أن دور الحكومة يتمثل في تهيئة البيئة الاستثمارية وتسهيل الإجراءات وفتح الأسواق، فيما يبقى الدور الأساسي للقطاع الخاص في استثمار الفرص المتاحة وتحويلها إلى مشروعات وشراكات اقتصادية تسهم في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

بدوره، قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، إن الزيارة الملكية إلى الصين، اكتسبت أهمية خاصة في ضوء المكانة التي تتمتع بها الصين كإحدى أبرز القوى الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية في العالم، وما توفره من فرص واسعة أمام الأردن لتوسيع مجالات التعاون والشراكة، في قطاعات الاستثمار والصناعة والطاقة والتكنولوجيا والابتكار والنقل واللوجستيات.وأضاف إن الزيارة تمثل فرصة لتعزيز حضور الشركات الأردنية في الأسواق الآسيوية، واستقطاب الاستثمارات الصينية إلى المملكة، وتشجيع إقامة مشروعات صناعية مشتركة والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الصينية، بما يسهم في تطوير الصناعة الوطنية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الأردنية.

وأكد أن أهمية التعاون مع الصين، تبرز في إمكانية الاستفادة من موقع الأردن واتفاقياته التجارية، بما يعزز دوره كمنصة إقليمية للإنتاج والتصدير ويفتح المجال أمام شراكات تستهدف الأسواق الإقليمية والعالمية، مشيرا إلى أهمية الانتقال بالعلاقات الاقتصادية الأردنية الصينية بحيث تقوم على الاستثمار ونقل التكنولوجيا والتصنيع المشترك والمعرفة وزيادة حجم التبادل التجاري.



تشغيل أول منصة لحوسبة الذكاء الاصطناعي في الأردن



مدينة العقبة الرقمية تبدأ استضافة وتشغيل منصة Klstrai لتوفير قدرات حوسبة الذكاء الاصطناعي من داخل المملكة وتعزيز السيادة الرقمية

العقبة، الأردن - في خطوة نوعية تعزز البنية التحتية الرقمية المتقدمة في المملكة وتدعم تطوير منظومة الذكاء الاصطناعي، أعلنت مدينة العقبة الرقمية، المشغل لأكبر مركز بيانات في الأردن، بدء استضافة وتشغيل منصة Klstrai، الأولى من نوعها في المملكة والمتخصصة في توفير قدرات حوسبة الذكاء الاصطناعي من داخل الأردن.

ويتيح تشغيل المنصة للمؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص والشركات الناشئة والمطورين الوصول إلى قدرات حوسبة متقدمة للذكاء الاصطناعي محليا، بما يمكّنهم من تطوير التطبيقات وتشغيلها ومعالجة البيانات من داخل المملكة، ويعزز السيادة الرقمية وسيادة البيانات.

وتوفر المنصة للمؤسسات إمكانية الاستفادة من قدرات حوسبة الذكاء الاصطناعي بحسب احتياجاتها ومتطلبات أعمالها، دون الحاجة إلى تحمل كلف شراء التجهيزات المتقدمة أو إنشاء وتشغيل بنية تحتية حاسوبية خاصة، بما يسهم في خفض كلف تطوير الحلول وتسريع الانتقال من مرحلة التجربة والتطوير إلى التشغيل الفعلي.

كما توفر Klstrai خيارات مرنة تلائم المؤسسات في مختلف مراحل تبني حلول الذكاء الاصطناعي، بدءا من خدمات الحوسبة عند الطلب، وصولا إلى تطوير الحلول المتكاملة وتشغيلها، وتشمل مجالات الاستفادة منها تحليل البيانات، ومعالجة الوثائق، وأتمتة العمليات، وتطوير المساعدات الرقمية وحلول خدمة العملاء، وغيرها من تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وتكتسب الخطوة أهمية استراتيجية في ظل التوسع المتسارع في استخدام

تطبيقات الذكاء الاصطناعي وما تتطلبه من قدرات حاسوبية متقدمة لمعالجة كميات كبيرة من البيانات، إذ يتيح توفير هذه القدرات داخل المملكة للمؤسسات إبقاء بياناتها ومعالجتها محليا، ويمنحها تحكما أكبر في بياناتها وعملياتها الرقمية، إلى جانب تقليل الاعتماد على البنية التحتية الحاسوبية الموجودة خارج الأردن.

ويسهم توطين قدرات حوسبة الذكاء الاصطناعي في رفع جاهزية المملكة لتطوير واستضافة وتشغيل تطبيقات متقدمة محليا، وتوفير بنية تحتية داعمة للابتكار والبحث والتطوير، وتلبية الاحتياجات المتنامية للقطاعات الحكومية والاقتصادية والشركات الناشئة العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي.

وقال الرئيس التنفيذي لمدينة العقبة الرقمية، المهندس إياد أبو خرما، إن تشغيل منصة Klstrai يمثل محطة مهمة في تطوير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي في الأردن، من خلال توفير القدرات الحاسوبية المتقدمة التي تحتاجها المؤسسات والمطورون من داخل المملكة، بما يساعدهم على تطوير حلولهم وتشغيلها بكفاءة، ويمنحهم تحكما أكبر في بياناتهم.

وأضاف أن المنصة تسهم في توفير بيئة متقدمة تدعم الابتكار والاستثمار في حلول الذكاء الاصطناعي، وتتيح للكفاءات والشركات الأردنية الوصول إلى بنية حاسوبية متخصصة، بما يعزز تنافسية المملكة ويدعم مكانتها مركزا إقليميا لخدمات الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة.

ويأتي تشغيل المنصة امتدادا لاستثمارات مدينة العقبة الرقمية في تطوير البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات وربط الأردن بشبكات الاتصال الدولية، بما يعزز قدرة المملكة على استضافة وتشغيل التطبيقات والخدمات الرقمية المتقدمة، ويدعم الطلب المتنامي على خدمات الذكاء الاصطناعي والحوسبة في الأردن والمنطقة.



شـركـــة المدن الصناعية الأردنية
Jordan Industrial Estates Copmany



لماذا شركة المدن الصناعية الأردنية (JIEC)؟

%5 ضريبة دخل مخفضة (شريطة تحقيق قيمة مضافة 30%)

%0 اعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات

10 مدن صناعية (سحاب، اربد، الكرك، الموقر، العقبة، المفرق، السلط، مأدبا، الطفيلة، جرش)

%100 ملكية أجنبية

الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين الأردن والدول العربية والأجنبية

المباني

مباني صناعية بمساحات مختلفة من المباني من 328 متر مربع إلى 813 متر مربع

أراضي

أراضي مطورة ابتداءً من 2500 متر مربع
بنية تحتية متكاملة لخدمة الأغراض الصناعية
أراضي موزعة حسب القطاع الصناعي

الخدمات

خدمة المكان الواحد
رخص المهن
أذونات الأشغال
الكهرباء والمياه والاتصالات
حوافز وفقاً لقانون الاستثمار



الأردن-عمّان | مجمع بنك الإسكان
الطابق الثامن

+هاتف: 55 00 568 962
خليوي: 719 323 799 962+ - 944 159 795 962+
+962796938118
البريد الإلكتروني: sales@jiec.com
www.jiec.com

الأمن الغذائي الأردني: التحديات الإقليمية والموارد المحدودة



الدكتور فاضل محمد الزعبي
مستشار الاستراتيجيات الإقليمي في منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، المكتب الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأدنى

لم يعد الأمن الغذائي ملفاً تقنياً تديره وزارة الزراعة بمعزل عن بقية الاقتصاد. فحين يُغلَق ممر بحري استراتيجي أو تضطرب طرق الشحن الإقليمية، يرتفع سعر النفط، وترتفع معه كلف الأسمدة والشحن البحري والتأمين، فيتسرّب الأثر مباشرة إلى فاتورة الاستيراد، ومعدلات التضخم، واستقرار الموازنة العامة وسعر الصرف. أي صدمة طاقوية أو جيوسياسية في محيط الأردن تتحول خلال أسابيع إلى صدمة في أسعار الغذاء المحلية، لأن الأردن اقتصاد صغير ومنفتح، شديد الحساسية لتقلبات الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد. هذا يجعل الأمن الغذائي أداة من أدوات إدارة المخاطر الاقتصادية الوطنية، بقدر ما هو ملف زراعي.

والسبب البنيوي لهذه الحساسية معروف: محدودية الموارد. فجوة المياه في الأردن قائمة فعلياً، ومن المتوقع أن تتسع قبل أن تتحسن مع تشغيل مشاريع كبرى لاحقاً، على أن يعود العجز المائي للتصاعد مجدداً مع نهاية العقد المقبل نتيجة النمو السكاني والتغير المناخي. يضاف إلى ذلك محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وتفتت الحيازات الزراعية، وتدهور الأراضي والمراعي. هذه القيود تعني أن الأردن لا يملك ترف السعي إلى توسيع الإنتاج المحلي في كل السلع، بل يحتاج إلى إدارة ذكية للموارد، وتحديد أولويات إنتاجية واضحة تُبنى على العائد الاقتصادي لكل متر مكعب من المياه، لا على منطق تعظيم الكميات.

هنا تبرز مفارقة تستحق التوقف: في وقت يعاني فيه الأردن من فجوة مائية وأرضية، حقق قطاعه الزراعي نمواً تصديرياً لافتاً، إذ ارتفعت صادرات المنتجات الزراعية والغذائية من نحو 695.8 مليون دينار عام 2020 إلى نحو 1.33 مليار دينار عام 2024. هذا الأداء ليس تناقضاً مع منطق الأمن الغذائي، بل هو، إن أُحسنت إدارته، تعبير عن الميزة النسبية الأردنية في منتجات ذات قيمة اقتصادية عالية وكفاءة مائية

أفضل من غيرها. فالمطلوب ليس التصدير مقابل الأمن الغذائي، بل توجيه الموارد نحو ما يحقق أعلى عائد لكل وحدة ماء وأرض، محلياً كان مصيرها أم تصديرياً.

في المقابل، تكشف بيانات الاكتفاء الذاتي تبايناً حاداً بين السلع: منتجات مثل البيض وزيت الزيتون والحليب الطازج تتجاوز الاكتفاء الذاتي، بينما تنخفض النسبة إلى حدود دنيا في سلع استراتيجية أساسية كالقمح والشعير. المشكلة هنا ليست في حجم الإنتاج المحلي وحده، بل في قدرة الأردن على الوصول المستمر إلى الأسواق العالمية، وفي مرونة سلاسل الإمداد التي تنقل هذه السلع من الموانئ إلى المخازن في أوقات الأزمات الإقليمية تحديداً، وهي اللحظات التي تكون فيها هذه القدرة على المحك.

وهنا تكمن الرسالة المركزية لمجتمع الأعمال الأردني: الأمن الغذائي حقل استثماري واعد، لا عبء اقتصادي. فرص القطاع الخاص قائمة في التصنيع الغذائي والصناعات التحويلية، وفي سلاسل التبريد والتخزين والخدمات اللوجستية التي تقلل الفاقد وتحسّن جودة المنتج، وفي التكنولوجيا الزراعية والرقمنة والزراعة الذكية وتقنيات كفاءة المياه، وفي تنويع مصادر وأسواق الاستيراد والتصدير لتقليل الاعتماد على ممر أو سوق واحد، وفي أدوات إدارة المخاطر والتأمين الزراعي التي لا تزال في طور التأسيس. كذلك يمثل الحد من الفاقد والهدر الغذائي فرصة اقتصادية مباشرة، إذ إن استرداد جزء محدود منه يعادل واردات إضافية بمبالغ كبيرة، دون عبء إضافي على فاتورة الاستيراد.

الرسالة الاستراتيجية الأشمل أن المطلوب ليس اكتفاءً ذاتياً كاملاً في كل سلعة، فهذا هدف غير واقعي في ظل محدودية الموارد، بل بناء أمن غذائي مرن، يقوم على الإنتاج في مجالات الميزة النسبية، وحماية الموارد المائية والأرضية، وتنويع مصادر الاستيراد، وبناء مخزونات استراتيجية للسلع الحساسة، وتطوير الصناعات الغذائية، وتعزيز الاستثمار الخاص، وإدارة المخاطر والصدمات الإقليمية بوصفها جزءاً دائماً من بيئة العمل، لا استثناءً عارضاً.

في دولة محدودة الموارد كالأردن، لا يتحقق الأمن الغذائي بإنتاج كل شيء محلياً، بل بإدارة الموارد المحدودة بذكاء، وتنويع مصادر الغذاء، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الأكثر كفاءة وقيمة. فالانتقال من الاستثمار في الإنتاج التقليدي إلى الاستثمار في التكنولوجيا وسلاسل القيمة وكفاءة الموارد وإدارة المخاطر ليس خياراً تجميلياً، بل هو الطريق الوحيد الواقعي لبناء اقتصاد أردني قادر على امتصاص الصدمات، ومجتمع أعمال قادر على تحويل هذا الملف إلى محرك نمو حقيقي.

محافظ البنك المركزي: الأردن وسوريا يرتبطان بمصالح اقتصادية تعزز فرص تعافي الاقتصاد السوري



أكد محافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور عادل شركس، أن تعافي الاقتصاد السوري وازدهاره يحظى باهتمام مباشر من الأردن، انطلاقا من المصالح الاقتصادية المشتركة والروابط الوثيقة التي تجمع البلدين، مشيرا إلى أن نجاح مسار التعافي في سوريا من شأنه أن يسهم في إعادة تنشيط حركة التجارة والنقل والعبور، وتعزيز ترابط الأسواق وسلاسل الإمداد، بما ينعكس إيجابا على سوريا ومحيطها العربي.

جاء ذلك خلال افتتاح أعمال المؤتمر العربي الإقليمي حول دعم التنمية والاستثمار في سوريا، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في عمان يومي 21 و 22 أيلول الحالي، تحت عنوان «الشراكة الاقتصادية والمصرفية العربية نحو دعم التنمية والاستثمار في سوريا".



وقال شركس إن الأردن وسوريا يرتبطان بمصالح اقتصادية متبادلة تجعل من دعم تعافي الاقتصاد السوري وتعزيز قدرته على استعادة نشاطه الاقتصادي أولوية تحظى باهتمام مشترك، مؤكدا أن دعم تعافي سوريا الشقيقة يمثل مسؤولية عربية مشتركة، وفي الوقت ذاته مصلحة اقتصادية متبادلة، لما يمكن أن يترتب عليه من آثار إيجابية على التجارة والاستثمار والنقل والروابط الاقتصادية بين سوريا والدول العربية.

وأشار إلى أن أهمية هذه المرحلة تتجاوز العلاقات الثنائية، في ظل ما تفرضه التحولات الاقتصادية والجيوسياسية من حاجة متزايدة إلى تعزيز التعاون العربي بوصفه خيارا استراتيجيا لرفع قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة التحولات وتوسيع مجالات التعاون بينها والاستفادة من الموارد والخبرات والفرص المتاحة في المنطقة.

وأكد شركس أن القطاع المصرفي الأردني يمتلك خبرات فنية ومؤسسية متراكمة، إلى جانب شبكة واسعة من العلاقات المصرفية، يمكن توظيفها في دعم التعاون الاقتصادي والمصرفي مع سوريا، لا سيما في مجالات تمويل التجارة وتطوير قنوات المدفوعات والتحويلات وتبادل الخبرات في الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر، إلى جانب الخدمات المالية الرقمية.

وأوضح أن التعاون بين البنكين المركزيين

والمؤسسات المالية والمصرفية المعنية يمكن أن يوفر إطارا عمليا لتطوير هذه المجالات، بما يسهم في تيسير حركة التجارة والمدفوعات وتعزيز الروابط المالية بين البلدين، ضمن الأطر التشريعية والرقابية المعمول بها في كل دولة.

وأضاف، إن الأردن يتطلع إلى أن يشكل التعاون مع سوريا بداية لمسار أوسع من الشراكة الاقتصادية والمصرفية العربية، تتكامل فيه أدوار المصارف والمؤسسات المالية والمستثمرين، وتلتقي فيه الخبرات مع الموارد والفرص، بما يدعم جهود التنمية والاستثمار ويسهم في بناء روابط اقتصادية أكثر استدامة بين سوريا ومحيطها العربي.



من جهته، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، أن المرحلة المقبلة تتطلب توسيع مجالات التعاون الاقتصادي العربي وتعزيز دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد السوري وتهيئة بيئة مناسبة أمام المستثمرين العرب لإطلاق مشروعات استثمارية وتنموية تسهم في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة.وقال إن تعزيز الشراكة الاقتصادية والمصرفية بين الأردن وسوريا يمثل مجالا مهما للتعاون، لا سيما مع إمكانية الاستفادة من الخبرات المتراكمة للقطاع المصرفي الأردني وتطوير أدوات التمويل والخدمات المصرفية التي تدعم التجارة والاستثمار بين البلدين.

وأكد أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى تكامل الأدوار بين الحكومات والقطاع الخاص والمصارف والمؤسسات المالية العربية، لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات القادرة على خلق فرص العمل وتحقيق قيمة مضافة وتعزيز النمو الاقتصادي.وشدد العلاونة على استعداد الجمعية للمساهمة في بناء جسور التعاون والشراكة وتبادل الخبرات وفتح المجال أمام مزيد من الاستثمارات والشراكات بين رجال الأعمال في الأردن وسوريا ومختلف الدول العربية.



من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك الأردنية باسم السالم، أهمية توسيع مساحات الحوار والتعاون بين مختلف الجهات الاقتصادية والمصرفية، وبناء شراكات فاعلة

تسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتعزيز دور القطاعين الخاص والمصرفي في مسارات التنمية.

وقال السالم، خلال مشاركته في المؤتمر، إن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب وجود قطاع مصرفي قوي ومستقر وقادر على مواكبة احتياجات الاقتصاد، مشيرا إلى أن دور القطاع المصرفي لا يقتصر على توفير التمويل، بل يشمل أيضا بناء الثقة وتحفيز الاستثمار وتسهيل التجارة ودعم المشروعات والقطاعات الإنتاجية.

وأشار إلى أهمية تطوير البيئة المصرفية والمالية وتعزيز الاستقرار المالي، إلى جانب تحديث البنية التحتية المالية وأنظمة المدفوعات والاستفادة من التحول الرقمي، فضلا عن توسيع علاقات التعاون مع المؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية.وأكد أن الأردن يولي أهمية خاصة لعلاقاته مع الجمهورية العربية السورية، معربا عن التطلع إلى تطوير هذه العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين.

ولفت إلى حرص جمعية البنوك في الأردن على تعزيز التواصل والتعاون بين القطاعين المصرفيين الأردني والسوري، والبناء على الروابط التاريخية والاقتصادية التي تجمع البلدين وفتح آفاق أوسع للتعاون خلال المرحلة المقبلة.وبين السالم، أن استمرار الحوار وتبادل الخبرات وتعزيز التواصل المؤسسي يشكل أساسا مهما لتطوير العلاقات المصرفية والاقتصادية ودعم فرص التجارة والاستثمار والتنمية المشتركة.

وشدد على أن دعم التنمية والاستثمار يتطلب شراكة حقيقية تتكامل فيها أدوار الحكومات والمصارف المركزية والقطاع المصرفي والقطاع الخاص والمستثمرين والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية، إلى جانب توفير بيئة أعمال جاذبة للاستثمار وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من الخبرات والقدرات العربية.وأشار الى أهمية المؤتمر كونه منصة للحوار وتبادل الرؤى والخبرات وفرصة لبناء جسور جديدة للتواصل واستكشاف مجالات عملية للتعاون بين المؤسسات والقطاعات المشاركة.وجدد السالم تأكيد جمعية البنوك الأردنية استمرار دعمها لكل الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون المصرفي والاقتصادي العربي، بما يسهم في تحقيق التنمية والاستقرار والازدهار في المنطقة.



من جانبه، أكد حاكم مصرف سوريا المركزي محمد ارسلان، أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من الحديث عن الفرص إلى

بناء المشروعات ومن إعلان الرغبة في التعاون إلى إنشاء قنوات عملية للتعاون، مبينا أهمية الشراكات العربية في دعم الاقتصاد السوري وتعزيز فرص الاستثمار والنمو.وقال إن سوريا تدخل مرحلة جديدة يكون الرهان فيها على بناء اقتصاد أكثر إنتاجية وكفاءة وأكثر قدرة على استقطاب الاستثمار والتكامل مع المنظومة الاقتصادية العالمية.

مشيرا إلى أن تحقيق ذلك يتطلب بيئة اقتصادية ونقدية موثوقة قادرة على استيعاب الاستثمار وتمويل النشاط الاقتصادي وتسهيل التجارة وتعزيز الاستقرار.وأوضح أن مصرف سوريا المركزي يعمل على ترسيخ الاستقرار النقدي، وتطوير أدوات السياسة النقدية وإدارة السيولة، إلى جانب تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال وتحديث المنظومة التنظيمية والرقابية للقطاع المصرفي.

وأشار ارسلان إلى مواصلة تطوير منظومة المدفوعات وتحويل الأموال وتحديث البنية التحتية للنظم المالية، بما يرفع كفاءة حركة الأموال ويوفر خدمات مالية أكثر قدرة على تلبية احتياجات الاقتصاد، بالتوازي مع تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتبار سلامة النظام المصرفي والثقة به أساسا للاستقرار المصرفي والاقتصادي.

وأوضح أن سوريا تمتلك فرصا استثمارية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة والزراعة والسياحة والرعاية الصحية والتكنولوجيا والخدمات، إلا أن تحويل هذه الفرص إلى مشروعات يتطلب التمويل والخبرة والبنية التحتية وبيئة تنظيمية واضحة وعلاقات مصرفية قادرة على خدمة حركة التجارة والاستثمار.

وشدد على أن الهدف هو بناء شراكات عربية حقيقية تسهم في إنشاء مشروعات إنتاجية وتوفير فرص العمل وفتح أسواق جديدة ودعم إعادة الإعمار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.وأكد ارسلان أهمية العلاقات الاقتصادية والمصرفية بين سوريا والأردن في ضوء الروابط الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، معتبرا أن تطوير العلاقات المصرفية والتجارية يمكن أن يسهم في تسهيل حركة التجارة والاستثمار وتوسيع مجالات التعاون العربي.



بدوره، قال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، إن سوريا تمتلك مقومات النهوض وفرصا استثمارية يمكن أن تجعلها من الاقتصادات التي تحظى باهتمام استثماري متزايد خلال السنوات المقبلة، مشيرا إلى أن البلاد تقف أمام مرحلة انتقال من إدارة الأزمات إلى بناء الدولة واقتصاد مندمج في محيطه العربي والدولي.

وأكد أن بناء سوريا الجديدة يتطلب مؤسسات قوية تعمل وفق القانون، وسياسات واضحة ومستقرة وقضاء يحمي الحقوق وقطاعا خاصا متينا ونظاما ماليا ومصرفيا موثوقا يقوم على الحوكمة والشفافية ويواكب المعايير الدولية.وأشار فتوح الى حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمباني في سوريا، وفق تقييمات البنك الدولي، الذي يعكس في الوقت ذاته حجم الاحتياجات التنموية والفرص الاستثمارية في قطاعات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية والإسكان والزراعة والصناعة والاتصالات والخدمات المالية.

وأوضح أن إعادة الإعمار والاستثمار والتجارة الخارجية تحتاج جميعها إلى قطاع مصرفي قادر على توفير التمويل وربط الاقتصاد السوري بالنظام المالي الدولي، مؤكدا أن القطاع المصرفي يجب أن يكون في قلب مشروع الإصلاح والنهوض، وليس على هامشه.وشدد على أهمية تحديث التشريعات، وتعزيز الرقابة وتقوية رؤوس الأموال والسيولة وتطبيق قواعد الحوكمة، إلى جانب تطوير أنظمة الدفع والامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وثمن فتوح توجهات مصرف سوريا المركزي لتطوير القطاع المصرفي والمالي، وتعزيز الاستقرار النقدي والحوكمة وإعادة دمج المصرفية السورية في النظام المالي العربي والدولي، مؤكدا استعداد اتحاد المصارف العربية لتسخير خبراته وشبكة علاقاته وشراكاته العربية والدولية لدعم هذه المسيرة وبناء القدرات وتبادل الخبرات.

وأشار إلى أن مشاركة القطاع المصرفي السوري في المحافل المصرفية الدولية بعد غياب طويل، تمثل خطوة مهمة باتجاه إعادة فتح قنوات التواصل والاندماج في المنظومة المصرفية الدولية.



الرواد للصرافة
AL ROWAD EXCHANGE

تحويل أموال أمن وسريع حول العالم

Secure & Fast Money Transfers Worldwide

وين ما تكون!

حوالاتك واصلة على المضمون

ثقـة .. أمان .. سرعـة

Your Transfers Always Reach Safely



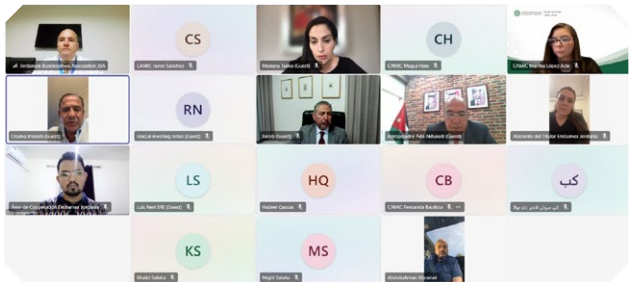
أمان كامل
Maximum Security

سرعة في التحويل
Fast Transfers

حول العالم
Worldwide Transfers

079 555 7709 | 06 5515 983 | 06 5515 984 | info@alrowadexchange.com | www.alrowadexchange.com | الأردن - عمان

«رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع المكسيك



بحثت جمعية رجال الأعمال الأردنيين والغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة، خلال اجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي، اليوم الأربعاء، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والمكسيك، وتوسيع مجالات التعاون والشراكة بين القطاع الخاص في البلدين.

وأكد نائب رئيس الجمعية ورئيس مجلس الأعمال المشتركة مع دول أميركا اللاتينية أسامة امسيح، أهمية العلاقات الثنائية المتنامية بين الأردن والمكسيك، مشيراً إلى وجود إمكانات كبيرة لتطوير التعاون الاقتصادي وخلق فرص جديدة أمام مجتمعي الأعمال في البلدين.وحسب بيان للجمعية، أوضح امسيح أن الأردن يتمتع بموقع استراتيجي يربط بين أسواق آسيا وأفريقيا وأوروبا، ما يوفر فرصاً للتجارة والاستثمار والمشروعات المشتركة والشراكات بين الشركات من الجانبين.

وأشار إلى عدد من القطاعات التي يمكن أن تشكل مجالات واعدة للتعاون، منها الفوسفات والبوتاس والأسمدة، والزراعة والأمن الغذائي، والسياحة والتعليم والرعاية الصحية، والتعدين والصناعات التحويلية، إضافة إلى الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي للبلدين في الوصول إلى الأسواق الإقليمية.ولفت امسيح إلى أن التجارة بين الأردن والمكسيك تمتلك آفاقاً واسعة للنمو والتنويع، بما يتيح زيادة الصادرات الأردنية وتنويع المنتجات وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين.

من جانبها، أكدت رئيسة الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة، الدكتورة يميلي توما، أهمية تعزيز التواصل بين مجتمعي الأعمال في الأردن والمكسيك، وتوفير منصات تتيح التعرف على الفرص التجارية والاستثمارية المتاحة، بما يدعم بناء شراكات جديدة بين الشركات والمؤسسات الاقتصادية في البلدين. وأشارت إلى أهمية دور الغرفة في دعم التواصل بين رجال الأعمال، وتبادل المعلومات والخبرات، والتعريف بالفرص المتاحة في الأسواق، بما يسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وفتح مجالات جديدة للتعاون.

بدوره، أكد السفير الأردني لدى المكسيك عدلي الخالدي، أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التواصل بين القطاع الخاص في البلدين، والتعريف بالفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة، بما يسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية وفتح آفاق جديدة أمام التعاون المشترك.

من جانبه، أكد السفير المكسيكي لدى الأردن، جاكوب غونزاليس، أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والمكسيك، مشيراً إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في تطوير العلاقات الثنائية وفتح قنوات جديدة للتعاون والاستثمار.

وقدمت الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة عرضاً حول الفرص المتاحة في المكسيك أمام الشركات الأردنية، تناول أبرز الفرص التجارية والاستثمارية والقطاعات الواعدة في السوق المكسيكية، ومجالات التعاون الممكنة بين الشركات من الجانبين. ويأتي الاجتماع في إطار مواصلة التواصل بين مجتمعي الأعمال الأردني والمكسيكي، ومناقشة فرص جديدة للتعاون والشراكات التجارية والاستثمارية، وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين.

ندوة لرجال الأعمال تبحث أثر «قانون التنفيذ» على الاقتصاد



يفتح مرور عام على التطبيق الكامل لقانون التنفيذ الباب أمام مراجعة أدوات تحصيل الحقوق والضمانات الائتمانية، في ظل تأكيد خبراء وممثلين عن القطاعات الاقتصادية والقانونية أن المرحلة المقبلة تتطلب استكمال البدائل العملية التي تضمن سرعة التنفيذ وتحافظ على حقوق الدائنين، دون أن تدفع المنشآت والأفراد المتعثرين فعليًا إلى الخروج من النشاط الاقتصادي.

وأكد المشاركون، خلال جلسة حوارية نظمتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين بعنوان «قانون التنفيذ.. عام من التطبيق والأثر الاقتصادي»، أن معالجة آثار القانون لا ينبغي أن تقتصر على مسألة حبس المدين أو رفع الحماية الجزائية عن الشيكات، وإنما تتطلب تطوير منظومة متكاملة للتحصيل والتنفيذ، تبدأ بالتمييز بين المدين غير القادر على السداد والمدين المماطل، وتنتهي بإجراءات أكثر سرعة وفاعلية في الوصول إلى أموال المدين واستيفاء الحقوق.

وطرح المشاركون جملة من الأدوات المقترحة، من بينها الربط الإلكتروني بين دوائر التنفيذ والجهات الحكومية ذات العلاقة، وتعزيز الإفصاح المالي، وتفعيل الضمانات على الأموال المنقولة، إلى جانب توفير مسارات لإعادة هيكلة أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وآليات سريعة ومنخفضة الكلفة للمطالبات الصغيرة، بما يسهم في تخفيض مخاطر الائتمان ويحد من انتقال التعثر من منشأة إلى أخرى عبر سلسلة العلاقات التجارية.

وجاءت الفعالية، التي عقدتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين، في إطار مرور عام على التطبيق الكامل لقانون التنفيذ، وخصصت لمناقشة الآثار الاقتصادية والقانونية والاجتماعية المترتبة على تطبيقه، وانعكاساته على بيئة الأعمال والائتمان واستمرارية المنشآت وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.



وقال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، إن مرور عام على التطبيق الكامل لقانون التنفيذ يشكل فرصة لتقييم أثره على بيئة الأعمال واستقرار المعاملات التجارية، خصوصًا في ظل التحديات المرتبطة باستيفاء الحقوق المالية.

وأكد العلاونة أهمية تحقيق التوازن بين حقوق الدائنين وضمانات المدينين، وتطوير بدائل فاعلة لعدم حبس المدين، تشمل رفع كفاءة إجراءات التنفيذ، والإفصاح عن الأموال والأصول، وتنظيم خطط السداد، بما يضمن استيفاء الحقوق ويحافظ على استمرارية المنشآت القابلة للاستمرار، داعيًا إلى تقييم شامل لتجربة التطبيق بمشاركة القطاع الخاص والجهات المعنية، وتطوير الإجراءات والحلول الإلكترونية بما يعزز كفاءة التنفيذ والثقة بمنظومة العدالة وبيئة الأعمال.

البدائل المقترحة



وقالت الرئيسة التنفيذية لمنتدى الاستراتيجيات الأردني، نسرين بركات، إن المنتدى أعد ورقة حول البدائل المقترحة لمعالجة قضايا الالتزامات والتحصيل، بالتعاون مع مختلف الشركاء، تضمنت مجموعة من المقترحات الواضحة والمحددة.



وأوضحت بركات أن من أبرز المقترحات التمييز بين المدين المتعثر والمدين المماطل، ووضع أدوات واضحة لتقييم بعض التصرفات المالية، بما يساعد على التعامل مع كل حالة وفق طبيعتها، بدلًا من اتباع نهج موحد في جميع الحالات. وقالت إن التحول الرقمي يوفر إمكانية تطوير منظومة تنفيذ أكثر سرعة وفاعلية، لافتة إلى أن نسبة من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجراه المنتدى أيدوا هذا البديل باعتباره أداة فاعلة.

وأكدت بركات ضرورة تطوير أدوات مخصصة للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من الفئات الأكثر تأثرًا بقضايا التمويل والتحصيل، مشيرة إلى أهمية إتاحة خيارات لإعادة هيكلة أوضاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدلًا من انتقالها مباشرة إلى مسار التنفيذ.وأشارت إلى أهمية تفعيل نظام الضمانات على الأموال المنقولة لدى وزارة الصناعة والتجارة، وزيادة الوعي باستخدام هذه الأداة، باعتبارها إحدى الضمانات المتاحة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الائتمان وتقليل المخاطر المرتبطة به.

الرؤية القانونية



بدوره، قال نقيب المحامين الأردنيين، يحيى أبو عبود، إن أثر قانون التنفيذ يمتد إلى ما هو أبعد من فترة تطبيقه، باعتبار أن القاعدة القانونية لا تكتسب فاعليتها من وجودها فقط، وإنما من الجزاء المترتب على مخالفتها، موضحًا أن «القاعدة القانونية بلا إلزام تصبح قاعدة أخلاقية".

واعتبر أبو عبود أن تطبيق التعديلات على قانون التنفيذ أثار إشكالية تتعلق بأثر القانون على الحقوق المكتسبة، موضحًا أن الأصل في القواعد الإجرائية هو سريانها بأثر فوري، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يمس بالحقوق التي نشأت في ظل التشريعات السابقة. وقال إن هناك تعاقدات وعمليات ائتمانية تمت قبل دخول التعديلات حيز التنفيذ، وكانت قائمة على ضمانات محددة، مشيرًا إلى أن الحبس في بعض الالتزامات كان يشكل إحدى أدوات الردع التي اعتمدت عليها التعاملات التجارية إلى جانب الضمانات العقارية وغيرها.

وأكد أن المشكلة لا تتمثل في غياب البدائل من حيث المبدأ، وإنما في عدم اكتمال البدائل العملية حتى الآن، مشيرًا إلى أن بعض الإجراءات المستقبلية قد تكون أكثر كفاءة من الحبس في ضمان حقوق الدائنين واسترداد أموالهم.

وقال إن تعديلات قانون التنفيذ شهدت إضافة عدد من المقترحات، وهي موجودة حاليًا لدى الحكومة، معربًا عن أمله في أن يتم طرحها خلال الدورة العادية المقبلة لمجلس الأمة. وبيّن أن المقترحات تتضمن اختصار عدد من الإجراءات المرتبطة بالقضايا التنفيذية، وتعزيز متطلبات الإفصاح المالي من جانب المحكوم عليه، إلى جانب إتاحة الحجز في حالات محددة دون اشتراط إثبات نية تهريب الأموال أو التصرف بها للإضرار بحقوق الدائن.وأضاف أن المقترحات تتناول كذلك تقليص مدة استرداد المبيع بعد بيعه بالمزاد العلني، وتنظيم التعامل مع بيع المركبات بالمزاد، فضلًا عن معالجة الأموال القابلة للتلف.

الحاجة إلى إعادة نظر



من جانبه، أوضح رئيس غرفتي صناعة عمان والأردن السابق، فتحي الجغبير، أن الاعتقاد بأن رفع الحماية الجزائية عن الشيكات وإلغاء الحبس في الالتزامات التعاقدية جاءا بدافع اجتماعي أو إنساني لمحدودي الدخل أو أصحاب المشاريع الصغيرة، يحتاج إلى إعادة نظر.

وأضاف الجغبير أن المشاريع الصغيرة كانت من أبرز المتأثرين بتراجع بعض أدوات الحماية الائتمانية، باعتبار أن الحبس في

السابق كان يشكل، من وجهة نظره، نوعًا من الائتمان منخفض الكلفة الذي أتاح لهذه المشاريع الحصول على البضائع والتمويل التجاري دون الحاجة إلى تقديم ضمانات مصرفية أو عقارية كبيرة.

وأشار الجغبير إلى أن أكثر من 90 بالمئة من الشركات القائمة في الأردن هي من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحسب البيانات التي استند إليها، محذرًا من أن إضعاف أدوات الائتمان المتاحة لهذه المنشآت قد يؤدي إلى زيادة قدرة الشركات الأكبر على الاستحواذ على حصة أكبر من السوق. وأضاف أن المطلوب هو توفير أدوات ائتمانية مناسبة تساعد المشاريع الصغيرة على الوقوف على قدميها والاستمرار في نشاطها، بدلًا من أن يؤدي ارتفاع مخاطر الائتمان والتحصيل إلى خروجها من السوق.

معطيات جديدة للسياسات الائتمانية



بدوره، قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحروق، إن القطاع المصرفي كان شريكًا في النقاشات التي سبقت إقرار قانون التنفيذ، إلى جانب غرفتي الصناعة والتجارة وجمعية رجال الأعمال، مؤكدًا أن الهدف كان الوصول إلى منظومة متوازنة تراعي مصالح مختلف الأطراف.



وأوضح المحروق أن القول بأن التعديلات التي تضمنها قانون التنفيذ، بما في ذلك رفع الحماية الجزائية عن الشيكات وإلغاء حبس المدين، أدت إلى تراجع التسهيلات الائتمانية، «قراءة غير دقيقة»، مشيرًا إلى أن التسهيلات الائتمانية ارتفعت خلال الربع الثاني من العام الماضي.وأضاف أن التغيرات في البيئة القانونية دفعت البنوك إلى بذل جهود أكبر في إدارة المخاطر، وفي التمييز بين العملاء وتقييم قدرتهم على السداد، باعتبار أن البيئة القانونية تشكل جزءًا من بيئة الأعمال التي تتعامل معها البنوك وتنعكس على سياساتها الائتمانية.

وأكد المحروق أن هذه التعديلات لا تعني بأي حال من الأحوال أن البنوك أصبحت أقل استعدادًا لتمويل الأعمال، وإنما فرضت معطيات جديدة على سياساتها الائتمانية وإجراءاتها، بما يتطلب تطوير أدوات تقييم العملاء وإدارة المخاطر.وشدد على أن حبس المدين كان في السابق جزءًا من منظومة الضمانات التي يأخذها القطاع المصرفي في الاعتبار، إلا أن البنوك في النهاية تبحث عن العميل القادر على الوفاء بالتزاماته وسداد مستحقاته في المواعيد المتفق عليها.

ويرى المحروق أن التعامل مع أثر تعديلات قانون التنفيذ يجب أن يكون بصورة شاملة، إذ إن وجود حالات متعمدة للتهرب من السداد قد ينعكس على مجموعة أوسع من الأشخاص والمنشآت، ويؤدي في بعض الحالات إلى تعثر أعمال وتجار ورجال أعمال وخروجهم من السوق، رغم أن هؤلاء قد يكونون عملاء أو موردين لجهات أخرى،

ما يجعل التأثير يمتد عبر سلسلة مترابطة من العلاقات التجارية.

مرونة تشريعية



من جانبه، أوضح رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، النائب عارف السعايدة، أن القوانين تمر عادة بمراحل تشريعية تبدأ من الحكومة، ثم تحال إلى مجلس النواب واللجان النيابية المختصة لدراستها وإجراء التعديلات اللازمة عليها، قبل أن تستكمل مراحلها الدستورية. وأضاف السعايدة أن تحديد الآثار الإيجابية أو السلبية لأي قانون لا يمكن أن يتم بصورة نهائية إلا من خلال تطبيقه على أرض الواقع، مشيرًا إلى أن قانون التنفيذ جاء ليحقق مصلحة مختلف الأطراف، سواء المدين أو الدائن.

وأوضح أن بقاء المدين خارج السجن قد يتيح له فرصة استعادة نشاطه الاقتصادي وتصحيح أوضاعه المالية، خصوصًا إذا كان صاحب عمل أو متزوجًا ويعيل أسرة، بما يمكنه من استعادة توازنه ومواصلة العمل وسداد التزاماته، في حين أن وجوده في السجن لا يحقق بالضرورة مصلحة الدائن، ولا يمكّنه من الوفاء بما عليه من أموال.وأكد السعايدة أن القول بعدم وجود سلبيات لأي قانون أمر غير واقعي، مبينًا أن أي تشريع قد تظهر أثناء تطبيقه بعض الملاحظات أو الآثار التي تستدعي المعالجة، ويمكن التعامل معها من خلال تعديلات تشريعية لاحقة، بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والظروف التي تمر بها الدولة.

وقال السعايدة إن المجتمع الأردني ليس مع حبس المدين كقاعدة عامة، كما أنه لا يؤيد حبس المواطنين أو التجار المتعثرين، وإنما تتمثل المطالبة في إيجاد استثناءات محددة تتعلق بالمتعثر القادر على السداد، بما يحفظ حقوق الدائنين ويمنع إساءة استخدام التسهيلات أو الالتزامات المالية.



إلى ذلك، أكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، موسى اشتيوي، أهمية الانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها، من خلال تطوير أدوات استباقية تساعد على معالجة حالات التعثر قبل تفاقمها، مشيرًا إلى أهمية إنشاء منصة للإنذار المبكر والتسوية، بما يسهم في تجنب الوصول إلى مراحل التعثر وصعوبة استرداد الحقوق.

وأشار اشتيوي إلى أهمية أن تتم إجراءات التنفيذ بصورة متدرجة وعلى مراحل، بما يتيح معالجة الالتزامات وفق طبيعة كل حالة، مؤكدًا ضرورة إيجاد آليات لإعادة الجدولة تساعد المنشآت والأفراد، خصوصًا صغار المقترضين، على سداد ديونهم من خلال توفير تمويل بكلف بسيطة وميسرة، بما يعزز قدرتهم على الاستمرار في النشاط الاقتصادي والوفاء بالتزاماتهم.



رجال الأعمال تدعو مجتمع الأعمال الألماني للمشاركة في المؤتمر الأردني - الأوروبي للإستثمار



شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في وفد وزاري أردني نظمته وزارة الاستثمار إلى ألمانيا، لبحث توسيع العلاقات والشراكات الاستثمارية، وتعزيز المشاركة الألمانية في مؤتمر الاستثمار الأردني-الأوروبي، الذي ستستضيفه المملكة في 19 تشرين الثاني المقبل.

وضم الوفد وزير الاستثمار الدكتور طارق أبو غزالة ووزير النقل والعمل الدكتور نضال القطامين، ووزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور صالح الخرابشة، والسفير الأردني في ألمانيا فايز خوري، ورئيس مجلس إدارة شركة المدن الصناعية الأردنية عبيد ياسين ونخبة ممثلين عن القطاع الخاص .

وشارك الوفد في ملتقى ميونخ للأعمال والتكنولوجيا، بحضور نائب رئيس وزراء ولاية بافاريا ووزير الاقتصاد هوبيرت أيفانغر، وعدد من قيادات الشركات والمؤسسات الاقتصادية والتكنولوجية الألمانية، حيث استعرض المزايا التنافسية للأردن والفرص الاستثمارية في القطاعات ذات القيمة المضافة.

كما شارك الوفد، في مائدة مستديرة أردنية-ألمانية رفيعة المستوى للاستثمار في وزارة الاقتصاد بولاية بافاريا، جمعت مسؤولين وممثلين عن مجتمع الأعمال الألماني، وبحثت فرص الاستثمار والشراكة في قطاعات النقل والطاقة والصناعة

والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية، وآفاق تطوير مشروعات مشتركة. وركزت اللقاءات على ربط خبرات الشركات الألمانية وخطط توسعها بالفرص والمشروعات المتاحة في المملكة، وبحث آفاق التعاون الاستثماري، وتوسيع الشراكات مع الأردن كبوابة آمنة للاستثمار في المنطقة.

وأكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين صلاح الدين البيطار بأن الأردن وألمانيا ترتبطان بعلاقات راسخة ومتينة، تقوم على الصداقة والاحترام المتبادل والتعاون الاقتصادي المتنامي. وتُعد ألمانيا شريكاً مهماً للأردن، لا سيما في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والابتكار.

وأكد بأن هذه العلاقات الاقتصادية تعكس فرصاً واسعة لتعزيز التعاون والشراكات الاستثمارية بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وألمانيا نحو 883.3 مليون يورو.عام 2024. كما يحظى الأردن بدعم ألماني متواصل في عدد من القطاعات الحيوية، من أبرزها المياه والتعليم والنقل، بما يعكس عمق الشراكة بين البلدين ويفتح المجال أمام مزيد من التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وفي هذا الإطار، أوضح البيطار بأن القطاع الخاص الأردني يضطلع بدور أساسي في جذب الاستثمارات وتعزيز الشركات الدولية، وتعمل جمعية رجال الأعمال الأردنيين على ترسيخ هذا الدور من خلال ربط مجتمع الأعمال الأردني بنظيره حول العالم، حيث تضم الجمعية 33 مجلس أعمال مشتركاً مع مختلف الدول، بما يشكل منصة فاعلة لتسهيل التواصل والتشبيك واستكشاف فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي.

وأشار بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأوروبية إلى الأردن بلغت نحو نحو 243 مليون يورو وبما نسبته 13.7 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة، وهو ما يؤكد أهمية الشراكة الاقتصادية مع أوروبا، ووجود فرص حقيقية يمكن البناء عليها لتوسيع الاستثمارات المشتركة.

وانطلاقاً من ذلك، دعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مجتمع الأعمال الألماني إلى المشاركة الفاعلة في المؤتمر الأردني-الأوروبي للاستثمار، والتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن، واستكشاف مجالات جديدة للشراكة في القطاعات ذات الأولوية.واكدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين التزامها بمواصلة دورها في تعزيز الروابط بين مجتمعي الأعمال الأردني والألماني، وتسهيل التواصل المباشر بين الشركات والمستثمرين، بما يسهم في بناء شراكات اقتصادية واستثمارية طويلة الأمد تعود بالنفع على الجانبين.



«رجال الأعمال» تبحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني التركي



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، مع السفير التركي لدى المملكة هاكان كاراجاي، سبل تفعيل مجلس الأعمال الأردني التركي، وتعزيز دوره في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين.

وبحسب بيان للجمعية، اليوم الاثنين، تناول اللقاء الترتيبات المتعلقة بعقد اجتماع المجلس في مدينة إسطنبول خلال الثلث الأول من شهر تشرين الأول المقبل، بمشاركة ممثلي القطاع الخاص من الجانبين، بهدف بحث فرص التعاون والشراكات الاقتصادية والاستثمارية المتاحة.

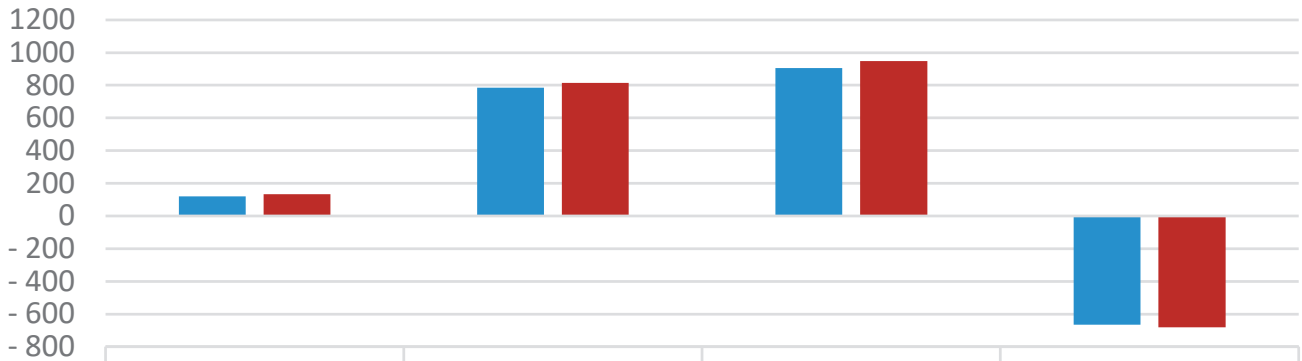
وأكد العلاونة أهمية تفعيل دور المجلس بصفته منصة لتمكين القطاع الخاص في البلدين من التواصل المباشر، واستكشاف فرص التعاون والشراكة، وتعزيز الاستثمارات، وبحث سبل زيادة حجم التبادل التجاري، وفتح آفاق جديدة أمام الشركات الأردنية والتركية. وأشار إلى أهمية البناء على العلاقات المتميزة بين البلدين، وتوسيع مجالات التعاون بين مجتمع الأعمال، بما يعزز الشراكات والاستفادة من الفرص المتاحة في مختلف القطاعات، مؤكدا أهمية دور المجلس في متابعة فرص التعاون وتحويلها إلى شراكات ومشاريع اقتصادية ملموسة.

من جانبه، أكد السفير كاراجاي، اهتمام بلاده بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الأردن، وحرصه على دعم الجهود المبذولة لتفعيل مجلس الأعمال الأردني التركي، بما يعزز التواصل المباشر بين رجال الأعمال في البلدين، وتهيئة المجال أمامهم لاستكشاف فرص التعاون والاستثمار المشترك.وأشار إلى أهمية الاجتماع المرتقب للمجلس في إسطنبول، لتوفير منصة للحوار بين ممثلي القطاع الخاص، وبحث مجالات التعاون ذات الأولوية، إضافة للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانبين، وتشجيع إقامة شراكات بين الشركات الأردنية والتركية.

وحضر اللقاء، أعضاء مجلس إدارة الجمعية حسن الطباع، وصلاح الدين البيطار، والدكتور محمود فريحات، والمدير العام للجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية تركيا

(مليون دولار)



	الصادرات	المستوردات	التبادل التجاري	الميزان التجاري
2023	119.6	786.2	905.8	- 666.6
2024	133.1	813.9	947	- 680.8

2023 2024

«الرقمي النيابية» تبحث و «رجال الأعمال» تحديات قطاع تكنولوجيا المعلومات



بحثت لجنة الاقتصاد الرقمي والريادة النيابية مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين اليوم الثلاثاء، القضايا والتحديات المتعلقة بقطاع الاقتصاد الرقمي والريادة، وفرص توظيف الخريجين، وسبل تعزيز التعاون والشراكة بين مجلس النواب والقطاع الخاص.وأكد رئيس لجنة الاقتصاد الرقمي والريادة النيابية الدكتور مؤيد العلاونة، خلال زيارته مقر الجمعية ولقائه رئيس وأعضاء الجمعية، ان اهتمام جلالة الملك عبدالله الثاني بقطاع تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، باعتبارهما أحد المحاور الأساسية في رؤية التحديث الاقتصادي، إلى جانب متابعة سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، لهذا القطاع ودعمه لمبادرات الشباب والابتكار، يعكس توجها وطنيا نحو تعزيز مكانة الأردن في الاقتصاد الرقمي والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.

وأشار إلى أهمية دعم القطاع الخاص وتعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والقطاع الخاص، لتحويل التحديات إلى فرص، وتحقيق الرؤى والجهود الملكية في المجال الاقتصادي، معربا عن تقديره للجهود التي تبذلها الجمعية في تعزيز الاستثمار، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة.وأوضح أن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي يؤديان إلى تراجع بعض الوظائف التقليدية أو إحلال التكنولوجيا محل بعض المهام، إلا أنهما في المقابل يفتحان المجال أمام وظائف وقطاعات جديدة، داعيا إلى بحث الفرص التي يوفرها قطاع

التكنولوجيا وآليات الاستفادة منها في الحد من البطالة وتعزيز فرص التشغيل.

من جهته، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، والاستفادة من الفرص التي يوفرها القطاع في دعم النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتنفيذ المشاريع وخلق فرص عمل جديدة، بما يسهم في الحد من البطالة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أهمية الاستفادة من مخرجات الزيارة الأخيرة لجلالة الملك عبدالله الثاني إلى الصين، وما أتاحته من فرص لتعزيز التعاون ونقل التكنولوجيا والخبرات المتقدمة إلى المملكة، إلى جانب الدور الذي يضطلع به سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، في دعم الشباب والتكنولوجيا والابتكار، بما يسهم في تطوير المهارات المستقبلية وتعزيز مشاركة الشباب في مسيرة التحديث.ولفت إلى أن تطوير سوق العمل وتنمية الكفاءات الوطنية يمثلان أولوية، من خلال مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات السوق، وتعزيز التدريب والمهارات الرقمية، ودعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة، بما يسهم في توفير فرص العمل وتعزيز الابتكار.

من جهتهم أكد النواب خالد بني عطية وحامد الرحامنة وعبدالحليم العنانية، ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لافتين إلى أن لقاءات مجلس النواب مع ممثلي القطاعات الاقتصادية تأتي في سياق العمل البرلماني الهادف إلى الوقوف على التحديات التي تواجه مختلف القطاعات، والخروج بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ بالتعاون مع الحكومة.

بدورهم، أكد أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمارات وتنفيذ المشاريع وخلق فرص عمل للأردنيين، والاستفادة من التجارب الدولية وتشبيك الشركات مع الكفاءات الوطنية، خاصة في المجالات التقنية والتكنولوجية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

واستعرضوا مجموعة من التوصيات والمقترحات، أبرزها تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والجامعات لربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وتفعيل دور القطاع الخاص في تدريب وتأهيل واستقطاب الخريجين، وتطوير المهارات الرقمية والتكنولوجية، ودعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة، وتحفيز الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي.وشددوا على أهمية استثمار الكفاءات الأردنية وتوسيع برامج التمكين الرقمي والريادي، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويدعم توفير فرص عمل نوعية للشباب الأردني.



«رجال الأعمال» تبحث مع السفير الإسباني تعزيز التعاون الاقتصادي



بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة والسفير الإسباني لدى المملكة خوسيه لويس باردو كويرردو، اليوم الأربعاء، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وتفعيل دور القطاع الخاص في تطوير مجالات التعاون بين البلدين.وأكد بيان عن الجمعية، أهمية العلاقات الأردنية الإسبانية، وضرورة البناء على ما تشهده من تطور على مختلف المستويات، بما يسهم في توسيع آفاق التعاون الاقتصادي وفتح مجالات جديدة أمام القطاع الخاص في البلدين.

وأشار رئيس جمعية أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني الإسباني، الذي تأسس عام 1995، ليكون منصة فاعلة للتواصل بين رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص، وتبادل المعلومات حول الفرص الاستثمارية والتجارية، وبحث إقامة شراكات ومشاريع مشتركة.ولفت إلى أهمية مؤتمر الاستثمار الأردني الأوروبي في فتح آفاق جديدة للتعاون مع دول أوروبا في مجالات الاستثمار والتجارة، وتعزيز حضور الشركات الأوروبية في السوق الأردنية، خصوصا في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والنقل والخدمات اللوجستية والصناعة والسياحة والتكنولوجيا من خلال تكثيف اللقاءات المباشرة بين رجال الأعمال الأردنيين والإسبان، وتنظيم الزيارات والوفود الاقتصادية المتبادلة.

من جهته، أشاد السفير الإسباني بمتانة العلاقات الأردنية الإسبانية، وما تشهده المملكة من تطور في مختلف المجالات، مشيرا إلى أن البلدين يتمتعان باقتصادين منفتحين، وأن العلاقات بينهما تشهد

مستوى متميزا من التعاون.وأكد حرص السفارة الإسبانية على دعم وتسهيل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتعزيز التواصل بين القطاع الخاص في الأردن وإسبانيا، مشيرا إلى أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني الإسباني باعتباره منصة مهمة لتطوير العلاقات بين رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص في البلدين.ولفت إلى أهمية تعزيز التعريف ببيئة الاستثمار والتجارة في الأردن، والفرص المتاحة أمام الشركات الإسبانية، وتشجيع المزيد من الشركات والمستثمرين الإسبان على استكشاف السوق الأردنية والاستفادة من الفرص والمشاريع المتاحة.

كما أكد أهمية مؤتمر الاستثمار الأردني الأوروبي في تعزيز التواصل بين مجتمع الأعمال الأردني ونظيره الأوروبي، وفتح قنوات جديدة للتعاون والاستثمار، مشيرا إلى إمكانية البناء على مخرجات المؤتمر لتطوير شراكات اقتصادية واستثمارية بين الأردن وإسبانيا.

وبحث اللقاء، بمقر الجمعية بحضور أعضاء الهيئة العامة والملحق التجاري في السفارة فيكتور سوانزيس، فرص الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والطاقة، إضافة إلى فرص التعاون المرتبطة بمشاريع إعادة الإعمار في دول الجوار، وإمكانية إقامة شراكات واستثمارات مشتركة.



إنجاز يستحق الفخر..
نجاحٌ نحتفل به معكم

العربي الإسلامي أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن
لعام 2026 من مجلة Global Finance



البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo

2026/06/01

ثلاثية النمو المستدام .. الاقتصاد الوطني يعبر الصعوبات بمؤشرات مبشرة

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لوكالة الأنباء الأردنية "بترا"، أن المؤشرات الاقتصادية الثلاث تمثل دلالات إيجابية ومهمة على تحسن الأداء الاقتصادي الوطني واستمرار تعافي العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يعكس نجاح السياسات الاقتصادية والإصلاحية في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال. وأوضح العلاونة أن ارتفاع مساحات الأبنية المرخصة يعد مؤشرا مباشرا على تنامي النشاط الاستثماري والإنشائي، ويعكس زيادة ثقة المستثمرين والمطورين العقاريين بالاقتصاد الوطني وبمستقبل السوق المحلية.

وبين أن قطاع الإنشاءات من القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي نظرا لتشابكه مع أكثر من 40 قطاعا اقتصاديا، تشمل الصناعات الإنشائية والنقل والخدمات المالية والهندسية والتجارية، ما يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتحفيز الطلب المحلي.وأشار إلى أن النمو الملحوظ في رخص البناء يعكس كذلك تحسنا في قرارات الاستثمار طويلة الأجل، ويؤكد وجود توقعات إيجابية لدى القطاع الخاص تجاه الأداء الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة، ما يدعم جهود المملكة في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبين أن انخفاض معدل البطالة يعد تطورا إيجابيا ومؤشرا مهما على تحسن سوق العمل وقدرة الاقتصاد الوطني على استحداث فرص عمل جديدة واستيعاب أعداد أكبر من الداخلين إلى سوق العمل. وأوضح أن هذا الانخفاض يعكس تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية وزيادة النشاط الإنتاجي والاستثماري، ما يسهم في رفع مستويات التشغيل وتحسين دخول الأسر وتعزيز القوة الشرائية في السوق المحلية.

وأكد أن المحافظة على هذا المسار الإيجابي تتطلب استمرار العمل على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز الاستثمارات المنتجة، وتطوير برامج التدريب والتأهيل المهني وربطها باحتياجات سوق العمل، بما يضمن توفير فرص عمل مستدامة للشباب الأردني ويعزز من تنافسية الموارد البشرية الوطنية.

وأشار العلاونة إلى أن نمو الصادرات الوطنية يعكس قدرة المنتجات الأردنية على المحافظة على حضورها التنافسي في الأسواق الخارجية رغم التحديات الاقتصادية العالمية والتقلبات الإقليمية. وأضاف أن هذا النمو يعكس جودة المنتج الأردني وقدرة القطاع الصناعي والتصديري على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تربط الأردن بالعديد من الأسواق العالمية.وبين أن زيادة الصادرات الوطنية تسهم بشكل مباشر في تعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية وتحسين الميزان التجاري ودعم معدلات النمو الاقتصادي، إلى جانب دورها في توسيع الطاقة الإنتاجية للمنشآت الصناعية وزيادة فرص التشغيل واستقطاب المزيد من الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات التصديرية.

وأكد أن قراءة هذه المؤشرات مجتمعة تظهر وجود حراك اقتصادي إيجابي ومتوازن يشمل قطاعات الاستثمار والتشغيل والتجارة الخارجية، وهي ثلاثة محركات رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام. وأضاف أن تزامن ارتفاع النشاط الإنشائي مع انخفاض البطالة ونمو الصادرات يعكس تحسنا تدريجيا في المؤشرات الاقتصادية الكلية ويعزز من ثقة مجتمع الأعمال والمستثمرين بالاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن هذه النتائج تنسجم مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفع معدلات التشغيل وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن استمرار الإصلاحات الاقتصادية وتحسين البيئة الاستثمارية وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين سيعزز من قدرة المملكة على استقطاب المزيد من المشاريع النوعية خلال السنوات المقبلة.

ودعا العلاونة إلى البناء على هذه النتائج الإيجابية من خلال مواصلة تنفيذ البرامج الإصلاحية وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للأعمال، وتوسيع برامج دعم الصادرات الوطنية، وتحفيز القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، بما يسهم في تحقيق معدلات نمو أعلى وخلق المزيد من فرص العمل.

2026/06/09

رجال الأعمال: عيد الجلوس يجسد مسيرة إنجاز عززت مكانة المملكة الاقتصادية

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لوكالة الأنباء الأردنية "بترا"، أن مناسبة عيد الجلوس الملكي تمثل محطة وطنية مهمة يستذكر فيها الأردنيون مسيرة الإنجازات والتحديث التي شهدتها المملكة بعهد جلالة الملك عبدالله الثاني والتي أسهمت في تعزيز استقرار الأردن وترسيخ مكانته الاقتصادية والاستثمارية.وقال العلاونة في بيان اليوم الاثنين إن جلالة الملك قاد على مدى السنوات الماضية مسيرة إصلاح وتطوير شاملة، ارتكزت على بناء اقتصاد وطني أكثر قدرة على مواجهة التحديات والتكيف مع المتغيرات الإقليمية والعالمية، من خلال تعزيز بيئة الأعمال وتطوير التشريعات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات.

وأشار إلى أن الأردن، بفضل الرؤية الملكية الحكيمة والسياسات الاقتصادية الرشيدة، تمكن من الحفاظ على استقراره الاقتصادي ومواصلة تنفيذ المشاريع التنموية، فيما واصل الاقتصاد الوطني تحقيق معدلات نمو إيجابية قاربت 3 بالمئة رغم الظروف الاستثنائية والتحديات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، الأمر الذي عزز ثقة المستثمرين ورسخ مكانة المملكة كوجهة آمنة وجاذبة للأعمال والاستثمار.وقال إن جلالة الملك أولى القطاع الخاص اهتماماً كبيراً باعتباره شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، الأمر الذي انعكس في إطلاق العديد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى دعم الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

وأضاف أن رؤية التحديث الاقتصادي تشكل ترجمة عملية للتوجيهات الملكية الرامية إلى بناء اقتصاد حديث وتنافسي، قادر على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وخلق فرص اقتصادية جديدة في مختلف المحافظات، بما ينعكس إيجاباً على مستويات النمو والتشغيل.وأوضح أن الإنجازات التي تحققت خلال العقود الماضية لم تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل شملت تطوير البنية التحتية وتعزيز الخدمات وتحسين بيئة الأعمال، ما أسهم في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتمكينه من التعامل مع مختلف التحديات.

وأشار إلى أن مجتمع الأعمال يعتز بالدعم الملكي المستمر للقطاع الخاص، وبالجهود التي يقودها جلالة الملك لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الأردنية واستقطاب الاستثمارات النوعية إلى المملكة.وأكد العلاونة أن عيد الجلوس الملكي يمثل مناسبة لتجديد العهد بمواصلة العمل والبناء، واستثمار ما تحقق من إنجازات لمواكبة تطلعات الأردنيين نحو مزيد من التقدم والازدهار، في ظل القيادة الهاشمية الحكيمة التي جعلت من الأردن نموذجاً في الاستقرار والتنمية والإصلاح.

2026/06/14

الاقتصاد الأردني .. مرحلة ما بعد الحرب «رجال الأعمال»: انتهاء الحرب يعزز الصادرات الوطنية

أكد نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أسامة امسيح أن انتهاء الحرب في المنطقة وعودة الاستقرار الجيوسياسي يشكلان نقطة تحول إيجابية للتجارة الإقليمية والدولية، لما لذلك من انعكاسات مباشرة على حركة الصادرات وسلاسل التوريد وقطاع الشحن البحري.وقال امسيح في تصريح خاص لـ«الدستور» إن استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة من شأنه أن يعيد النشاط التجاري إلى مساراته الطبيعية، ويخفض من تكاليف النقل والتأمين التي ارتفعت خلال فترة التوترات، ما ينعكس إيجابا على تنافسية الصادرات الأردنية والعربية في الأسواق العالمية.

وأضاف أن انتهاء الحرب سيسهم في تعزيز انسيابية حركة التجارة الدولية، خاصة عبر الممرات البحرية الحيوية، الأمر الذي يخفف من الاختناقات التي شهدتها سلاسل التوريد خلال الفترة الماضية، ويؤدي إلى تسريع وصول البضائع والمواد الخام إلى الأسواق العالمية، بما يدعم استقرار الأسعار ويعزز الثقة لدى المستثمرين والتجار.

وأشار إلى أن إعادة فتح مضيق هرمز أمام حركة الملاحة البحرية تمثل تطورا مهما للأسواق العالمية، وعودة تدفق النفط بصورة أكثر سهولة وسلاسة، موضحا أن ذلك لا يعني وجود نقص في الإنتاج أو تعثر في وصول البضائع والنفط إلى الأسواق، بل يمثل بداية انفراج حقيقي في سوق النفط العالمي، متوقعا أن يسهم ذلك في انخفاض أسعار النفط خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي سينعكس إيجابا على معدلات التضخم العالمية.

وأضاف أن العديد من المؤسسات الاقتصادية والبنوك العالمية تتوقع أن يؤدي تراجع أسعار الطاقة إلى تخفيف الضغوط التضخمية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال الفترة الماضية، مشيرا إلى توقعات بأن يبلغ معدل التضخم العالمي نحو 4 % خلال عام 2026، بالتزامن مع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى حوالي 2.5% خلال العام ذاته.

وفيما يتعلق بأسواق الذهب، أوضح امسيح أن تراجع المخاوف المرتبطة بالتضخم وأسعار الفائدة دفع المستثمرين والمضاربين إلى إعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية، الأمر الذي انعكس على أسعار الذهب التي شهدت تصحيحاً وانخفاضا ملحوظا خلال الأسابيع الأربعة الماضية، حيث تراجعت بنحو 20 % مقارنة بمستوياتها السابقة، نتيجة تحول جزء من السيولة نحو الأصول الأخرى مع انحسار حالة عدم اليقين في الأسواق، مؤكدا أن المرحلة المقبلة تتطلب الاستفادة من حالة الاستقرار المتوقعة لتعزيز الصادرات الأردنية وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار والتشغيل.

2026/06/18

اقتصاديون: موافقة «النقد الدولي» على المراجعة الخامسة تعزز الثقة بالاقتصاد الوطني

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لوكالة الأنباء الأردنية « بترا» إن الموافقة تمثل شهادة دولية جديدة على متانة الاقتصاد الأردني ونجاح المملكة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي رغم الظروف الإقليمية والتحديات العالمية، وتعكس الثقة الدولية المتزايدة بالسياسات الاقتصادية والإصلاحات التي تنفذها الحكومة الأردنية.وأشار إلى أن ما ورد في بيان صندوق النقد الدولي من إشادة بقدرة الاقتصاد الأردني على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق نمو اقتصادي إيجابي رغم التحديات الجيوسياسية في المنطقة، يؤكد سلامة النهج الاقتصادي الذي تتبعه المملكة ويعزز مكانتها كوجهة آمنة وجاذبة للاستثمار.

وبين أن أهمية هذه الموافقة تتجاوز الجانب التمويلي المباشر، إذ تسهم في تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية بالاقتصاد الوطني، وتدعم جهود المملكة في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما تنعكس إيجاباً على التصنيف الائتماني للأردن وتساعد في تخفيض كلف التمويل والاقتراض مستقبلاً.وأشار إلى أن برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة يكتسب أهمية خاصة في هذه المرحلة، نظراً لدوره في دعم مشروعات التكيف مع التغير المناخي وتعزيز أمن المياه والطاقة، وهي ملفات استراتيجية تشكل أولوية وطنية وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني على المدى الطويل.

وأكد أن القطاع الخاص ينظر بإيجابية إلى استمرار التعاون بين الأردن وصندوق النقد الدولي، باعتباره عاملاً داعماً للاستقرار الاقتصادي ومحفزاً لبيئة الأعمال، داعياً إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تعزز النمو وتوفر المزيد من فرص العمل وتدعم مسيرة التحديث الاقتصادي.وأكد العلاونة أن المؤشرات الإيجابية التي أوردها الصندوق بشأن الاقتصاد الأردني يجب أن تشكل حافزاً لمواصلة العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص، والبناء على ما تحقق من إنجازات اقتصادية لتعزيز النمو المستدام وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

2026/06/21

تدني معدلات التضخم.. ما أسباب النجاح؟

أكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بشار الزعبي لجريدة «الغد» أن التجربة الأردنية خلال السنوات الماضية أثبتت أن السياسات الاقتصادية المتوازنة، والتنسيق الفاعل بين مختلف المؤسسات الاقتصادية، قادران على حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية والحفاظ على استقرار الأسعار، مشيرا إلى أن استمرار هذا النهج سيعزز قدرة المملكة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحافظ على القوة الشرائية للمواطنين، ويوفر بيئة جاذبة للاستثمار، وخلق فرص العمل خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح الزعبي أن أبرز السياسات النقدية التي مكنت الأردن من الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة تمثلت في النهج الحصيف الذي اتبعه البنك المركزي الأردني للحفاظ على الاستقرار النقدي، وسعر صرف الدينار، وتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، إضافة إلى الإدارة المرنة لأسعار الفائدة بما يحد من الضغوط التضخمية، ويحافظ على جاذبية الدينار الأردني كوعاء ادخاري واستثماري.

وأضاف أن البنك المركزي عمل على تعزيز مستويات الاحتياطيات الأجنبية لتوفير مظلة أمان للاقتصاد الوطني في مواجهة التقلبات الخارجية، كما حافظ على مستويات مناسبة من السيولة في الجهاز المصرفي، الأمر الذي ساهم في استقرار الأسواق وضمان استمرار تمويل الأنشطة الاقتصادية دون التسبب بضغوط تضخمية إضافية.

وأشار إلى أن السياسة المالية الحكومية لعبت دورا مكملا في احتواء آثار موجات الغلاء العالمية، من خلال الحفاظ على استقرار أسعار عدد من السلع والخدمات الأساسية خلال الفترات الحرجة، وتعزيز المخزون الإستراتيجي من المواد الغذائية، وضمان استمرارية تدفق السلع إلى الأسواق المحلية، إلى جانب تكثيف الرقابة على الأسواق ومنع الممارسات الاحتكارية التي قد تؤدي إلى ارتفاعات غير مبررة في الأسعار.

وشدد الزعبي على أهمية استمرار البنك المركزي في تبني سياسات نقدية متوازنة تحافظ على الاستقرار النقدي والمالي وتعزز الثقة بالدينار الأردني، مع مواصلة مراقبة التطورات الاقتصادية العالمية واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب للحد من أي ضغوط تضخمية محتملة، في الوقت ذاته دعا القطاع الخاص إلى توسيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية، ورفع مستويات الإنتاجية والتنافسية، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتقليل الكلف التشغيلية وتعزيز كفاءة سلاسل التوريد، بما يساهم في زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على المستوردات.

2026/06/28

«رجال الأعمال» رؤية ولي العهد الاقتصادية عزّزت بيئة الأعمال

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، إن الرؤية الاقتصادية التي يقودها سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، أرست نموذجًا متقدمًا للشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، ما أسهم في تسريع تنفيذ العديد من المبادرات الاستثمارية، وتعزيز بيئة الأعمال، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

وأضاف العلاونة، أن المتابعة المباشرة لسمو ولي العهد للملفات الاقتصادية والاستثمارية أسهمت في نضوج عدد من المشاريع والبرامج ذات الأولوية، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، والصناعات المتقدمة، وريادة الأعمال، والخدمات اللوجستية، إلى جانب دعم جهود تحديث البيئة التشريعية والتنظيمية بما يعزز جاذبية المملكة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأشار إلى أن نهج الشراكة الذي يتبناه سموه عزز الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأوجد مساحة أوسع للحوار المؤسسي، بما مكّن مجتمع الأعمال من المساهمة في صياغة الحلول الاقتصادية، وتحويل التحديات إلى فرص استثمارية تدعم النمو المستدام وتوفر فرص العمل.

وأكد العلاونة أن الجولات الخارجية واللقاءات الدولية التي يقودها سمو ولي العهد أسهمت بصورة فاعلة في الترويج للأردن كوجهة استثمارية موثوقة، وعكست ما يتمتع به من استقرار سياسي واقتصادي، وكفاءات بشرية مؤهلة، وبنية تحتية قادرة على استقطاب الاستثمارات النوعية.

وبين أن هذه اللقاءات فتحت آفاقًا جديدة للتعاون مع كبرى الشركات والمؤسسات الاستثمارية العالمية، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، ومراكز البيانات، والصناعات الرقمية، والطاقة، والرعاية الصحية، ما يعزز مكانة الأردن كمركز إقليمي للأعمال والاستثمار، وأوضح أن الحضور الفاعل لسمو ولي العهد في المحافل الاقتصادية الدولية أسهم في بناء جسور ثقة مع المستثمرين العالميين، وإبراز الفرص التي يوفرها الأردن في إطار رؤية التحديث الاقتصادي، الأمر الذي انعكس على تنامي اهتمام الشركات الدولية باستكشاف فرص الاستثمار والشراكة في المملكة.

2026/06/28

تحقيق الأردن للنمو المستقر اقتصاديا يمثل رسالة ثقة للمستثمرين والمؤسسات الدولية

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن تحقيق الأردن معدلات نمو اقتصادي مستقرة، إلى جانب توقعات المؤسسات الدولية بمواصلة الاقتصاد الأردني مسار النمو التدريجي خلال السنوات المقبلة ليصل إلى نحو 3 بالمئة بحلول عام 2028، يؤكد قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع المتغيرات الإقليمية والاستفادة من الفرص التي أفرزتها، ومواصلة تحقيق النمو رغم التحديات الإقليمية والدولية، بما يعكس متانة الاقتصاد الوطني ويعزز ثقة المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين بالبيئة الاقتصادية والاستثمارية في المملكة.

وأضاف أن المؤشرات الاقتصادية الإيجابية والتقديرات الصادرة عن المؤسسات الدولية تؤكد نجاح السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي ينفذها الأردن، والتي أسهمت في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المتغيرات العالمية، بما يرسخ مكانة المملكة كوجهة آمنة وجاذبة للاستثمار، و يشكل رسالة إيجابية للمستثمرين المحليين والأجانب، ويعزز فرص استقطاب المزيد من الاستثمارات النوعية، لافتاً إلى أن المملكة تمتلك مقومات اقتصادية وتشريعية تجعلها وجهة جاذبة للاستثمار في العديد من القطاعات الواعدة.

وأشار إلى أن القطاع الخاص يعد شريكاً رئيساً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مؤكداً أهمية مواصلة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتسريع تنفيذ مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، بما يسهم في رفع معدلات النمو، وتوليد فرص العمل، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.ودعا إلى البناء على هذه المؤشرات الإيجابية من خلال مواصلة جهود تحسين بيئة الأعمال، وتوفير المزيد من الحوافز للمستثمرين، بما يعزز مكانة الأردن كمركز إقليمي للاستثمار والأعمال.وأكد العلاونة أن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، إلى جانب الثقة المتنامية من المؤسسات الدولية، يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ودعم مسيرة النمو خلال المرحلة المقبلة.

2026/07/11

خبراء يؤكدون قدرة الاقتصاد الوطني على احتواء الصدمات

أكد نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أسامة امسيح، لجريدة «الدستور» أن الاقتصاد الأردني أثبت خلال السنوات الماضية قدرة عالية على التعامل مع الأزمات الخارجية بفضل متانة سياساته الاقتصادية والمالية.وأضاف أن أول القطاعات المتوقع تأثرها في حال استمرار الأزمة تتمثل في قطاعي النقل والخدمات اللوجستية نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن البحري والجوي والتأمين، إلى جانب القطاع الصناعي الذي يعتمد على استيراد المواد الخام ومدخلات الإنتاج، فضلا عن القطاع السياحي الذي يتأثر سريعا بأي تطورات أمنية في المنطقة، حتى وإن بقي الأردن بعيدا عن دائرة الصراع المباشر.

وأشار امسيح إلى أن أسعار الذهب ترتبط بشكل وثيق بحالة عدم اليقين التي تفرضها الأزمات الجيوسياسية، إلى جانب تأثرها بارتفاع أسعار السلع والخدمات عالميا، لافتا إلى أن تحركات الذهب تبقى مرتبطة أيضا بمدى حاجة الدول والمؤسسات إلى السيولة، إذ قد تتجه بعض الجهات إلى تسييل جزء من احتياطياتها أو استثماراتها لتلبية احتياجاتها التمويلية، وهو ما يجعل أسعار المعدن الأصفر عرضة للتقلبات صعودا أو هبوطا .

وأكد امسيح أن الاقتصاد الأردني يمتلك اليوم عوامل قوة تعزز قدرته على احتواء أي تداعيات محتملة، وفي مقدمتها استقرار السياسة النقدية، وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، إضافة إلى استمرار تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي التي تستهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار. وأوضح أن قدرة المملكة على مواجهة أي صدمات خارجية تعتمد أيضا على استمرار التنسيق بين القطاعين العام والخاص، وضمان انسيابية حركة التجارة، والمحافظة على المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، ومتابعة تطورات الأسواق العالمية بصورة مستمرة، بما يسهم في الحد من أي آثار سلبية على الأسواق المحلية. ودعا امسيح إلى مواصلة اتخاذ الإجراءات الاستباقية التي تعزز الأمن الاقتصادي، ومراقبة الأسواق، والتدخل عند الحاجة للحفاظ على استقرار الأسعار، إلى جانب دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرا إذا استدعت الظروف ذلك، كما دعا القطاع الخاص إلى تنويع مصادر التوريد، وتعزيز خطط إدارة المخاطر، ورفع جاهزية سلاسل الإمداد، بما يضمن استمرار الأعمال وتقليل آثار أي اضطرابات إقليمية.

2026/07/16

مختصون: تعديلات الإقامة والجنسية تعزز جاذبية الاستثمار وتدعم التنمية المستدامة

أكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين الدكتور بشار الزعبي، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» ان الأردن اليوم من خلال هذه التعديلات يرفع من تنافسيته الإقليمية كوجهة جاذبة للاستثمار النوعي والآمن، في ظل المنافسة الإقليمية الشديدة على استقطاب رؤوس الأموال، ويقدم الأردن صيغة متوازنة تمنح المستثمر الأمان والاستقرار الحافز (الجنسية والإقامة)، وتضمن للاقتصاد الوطني تشغيل الأيدي العاملة، وتنشيط المحافظات، وضخ السيولة المستدامة في المشروعات الكبرى وسوق المال.

وشدد الزعبي على أن هذه التعديلات تكتسب أهمية استراتيجية بالغة؛ كونها لا تمثل مجرد إجراءات تنظيمية، بل تعكس تحولاً نوعياً وفكراً اقتصادياً جديداً يتجاوز فكرة التركيز على حجم الاستثمار النقدي ، إلى التركيز على الأثر الاقتصادي الحقيقي والمستدام الملموس على أرض الواقع.

وبين الزعبي ان تحقيق التنمية المتوازنة وتوجيه الاستثمار للمحافظات وتقديم مزايا وتسهيلات مرتبطة بمنح الجنسية والإقامة عند الاستثمار في المحافظات يسهم بشكل مباشر في إعادة توزيع مكتسبات التنمية، لافتا الى أن هذا التوجه يقلل من تمركز رؤوس الأموال في العاصمة عمّان، ويحفز النشاط الاقتصادي المحلي في باقي مناطق المملكة، ما ينعكس إيجاباً على خلق فرص عمل مباشرة لأبناء تلك المحافظات والحد من البطالة والفقر، إضافة إلى دعم المشروعات الوطنية الكبرى.

وأضاف ان ربط الحوافز الاستثمارية الكبرى مثل الجنسية بمشروعات استراتيجية يسهم بتوفير التمويل والزخم الاستثماري اللازم لإنجاح هذه المشروعات الحيوية، الامر الذي يمنح المستثمرين الأجانب الثقة للدخول كشركاء في مشروعات تحت رعاية وضمانة حكومية، ما يسرع من وتيرة الإنجاز ويحقق عوائد اقتصادية بعيدة المدى للدولة والمستثمر على حد سواء.

من جهة أخرى، أوضح الزعبي ان رفع سقف متطلبات الحصول على الجنسية عبر البورصة، خطوة ذكية تهدف إلى جذب استثمارات مؤسسية ونوعية تمنع المضاربات السريعة وضخ السيولة غير المستقرة.

واكد الزعبي ان الضوابط الجديدة والمدد الزمنية المشروطة مثل الاحتفاظ بالعقارات أو الأسهم أو تشغيل الأردنيين لسنوات محددة تضمن أن المستثمر الذي يسعى للحصول على الجنسية الأردنية هو مستثمر جاد، يبحث عن الاستقرار الدائم وتوطين أعماله في المملكة، وليس مجرد عابر للاستفادة من الميزة والمغادرة.

2026/07/18

«الإدارة المحلية».. هل تتحول البلديات إلى محرك للاستثمار والتنمية الاقتصادية؟

أكد أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين، عبدالرحمن أبو طير، لجريدة «الغد» أن مشروع قانون الإدارة المحلية لسنة 2026 يشكل إطاراً تشريعياً محفزاً للاستثمار، ويعكس اهتماماً واضحاً بملف الاستثمار البلدي، متجاوزاً الدور التقليدي للبلديات في تقديم الخدمات إلى دور تنموي واستثماري فاعل.

وأوضح أن المشروع يمنح المجالس البلدية صلاحيات واضحة للدخول في شراكات مع القطاع الخاص، وإنشاء لجنة استثمار ووحدة تنمية محلية في كل بلدية، بهدف تسهيل الإجراءات وتقديم الدعم الفني للمستثمرين، بما يعزز بيئة الأعمال.

ويرى أبو طير أن القانون يوفر ضمانات مهمة لجذب المستثمرين وتعزيز الثقة لديهم، إلا أن هذه الضمانات تحتاج إلى التكامل مع عوامل أخرى لبناء ثقة كاملة، مشيراً إلى أن النص على منع تضارب المصالح، ومتابعة الأداء المالي، وتوفير إطار تنظيمي واضح، يمثل ضمانة للمستثمرين بأن إجراءات الاختيار ستكون نزيهة وشفافة. وأشار إلى أن التحديات المالية والإدارية التي واجهت البلديات على مدى سنوات طويلة أضعفت قدرتها على أن تكون شريكاً قوياً للمستثمرين، فضلاً عن عدم انسجام عملها في كثير من الأحيان مع المرجعيات والتشريعات الاستثمارية.

وأضاف أن من أبرز مخاوف المستثمرين قصر مدة عقود الشراكة مع البلديات، في حين يحتاج المستثمر إلى فترات أطول لاسترداد استثماراته وتحقيق عوائد مجزية، إلى جانب محدودية الخبرات البلدية في إدارة عقود الشراكة مع القطاع الخاص.وشدد أبو طير على أن تحويل البلديات إلى بيئة جاذبة للاستثمار يتطلب منظومة متكاملة من الأنظمة والتعليمات الواضحة والشفافة، وضمان استقرارها وعدم تعديلها بصورة مفاجئة، إضافة إلى بناء قدرات الكوادر البشرية، ورقمنة الإجراءات الحكومية، وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية، وإعداد دراسات جدوى أولية وحزم استثمارية واضحة تقلل من المخاطر التي قد تواجه المستثمرين.

2026/07/22

الأردن وبريطانيا.. زخم متزايد وآفاق واعدة لشراكة اقتصادية أوسع

أكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين وعضو مجلس الأعمال الأردني البريطاني حسن الطباع لجريدة " الغد"، أن العلاقات الاقتصادية الأردنية البريطانية تشهد زخما متزايدا في ظل الحرص المشترك على توسيع آفاق التعاون التجاري والاستثماري.

ولفت إلى أن المرحلة المقبلة تحمل فرصا واعدة لتعزيز هذه الشراكة، خاصة مع زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى المملكة المتحدة، والتي تتضمن لقاءات مع عدد من كبرى الشركات البريطانية لبحث فرص الاستثمار وتوسيع التعاون الاقتصادي، إلى جانب حضور جلالته جانبا من ملتقى الأعمال الأردني البريطاني بمشاركة مسؤولين ورجال أعمال ومستثمرين من البلدين، بما يعكس الاهتمام المشترك بالارتقاء بالعلاقات الاقتصادية وفتح آفاق جديدة للشراكات والاستثمارات.

وقال الطباع إن اتفاقية الشراكة بين الأردن والمملكة المتحدة وفرت إطارا مستقرا لتنمية العلاقات التجارية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأسهمت في الحفاظ على الامتيازات التجارية وتوفير بيئة أكثر مرونة أمام القطاع الخاص في البلدين، مؤكدا أهمية البناء على هذه الاتفاقية لزيادة حجم التجارة البينية والاستثمارات المشتركة.

وأضاف أن توجه الحكومة نحو توسيع مظلة اتفاقية التجارة الحرة وإطلاق مبادرة لتطوير تجارة الخدمات يمثل خطوة مهمة تواكب التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، مبينا أن قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المهنية والاستشارية، والتعليم، والصحة، والسياحة، والخدمات المالية، تعد من أبرز القطاعات الأردنية القادرة على الاستفادة من هذه التوجهات، لما تتمتع به من كفاءات وخبرات تؤهلها للوصول إلى الأسواق البريطانية وخلق فرص تصديرية واستثمارية جديدة.

وأكد أن الاتفاقية تحتاج إلى جهود مشتركة من القطاعين العام والخاص لتعظيم الاستفادة منها، لافتا إلى أن من أبرز التحديات محدودية معرفة بعض الشركات، خصوصا الصغيرة والمتوسطة، بالفرص التي تتيحها الاتفاقية، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز الترويج للصادرات الأردنية في السوق البريطانية، وتطوير منظومة النقل والخدمات اللوجستية، والارتقاء بمطابقة المواصفات الفنية ومتطلبات السوق، بما يسهم في زيادة نفاذ المنتجات الأردنية.

2026/07/25

الملك يقود جهود الأردن في المحافل الدولية لفتح آفاق جديدة للاقتصاد الوطني

أكد المستثمر وريادي الأعمال في قطاع الطاقة في المملكة المتحدة والأردن، وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، المهندس عبد الرحمن أبو طير، لوكالة الأنباء الأردنية « بترا» أن الحضور الملكي لمنتدى الأعمال الأردني البريطاني يعكس إيمان جلالة الملك بالدور المحوري للقطاع الخاص، وحرصه على تمكينه ليكون شريكًا رئيسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص العمل.

وقال أبو طير، إن حضور جلالته جنبًا إلى جنب مع ممثلي القطاع الخاص يحمل رسالة بالغة الأهمية إلى المستثمرين في الداخل والخارج، مفادها أن الاستثمار في الأردن يحظى بدعم مباشر من أعلى المستويات، وأن الدولة تنظر إلى القطاع الخاص باعتباره شريكًا أساسيًا في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وبناء اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة وانفتاحًا على الأسواق العالمية.

وأضاف، أن هذه الرسالة الملكية تعزز ثقة مجتمع الأعمال البريطاني والدولي بالاقتصاد الأردني، وتمنح المستثمرين والشركات الأردنية زخمًا أكبر للتعريف بقدراتها، والترويج للفرص الاستثمارية الواعدة، وبناء شراكات استراتيجية في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا، والابتكار، والصناعة، والخدمات.

وأوضح، أن منتدى الأعمال الأردني البريطاني يمثل منصة استراتيجية رفيعة المستوى لتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتحويل متانة العلاقات السياسية والتاريخية بين عمّان ولندن إلى شراكات اقتصادية واستثمارية مستدامة، من خلال جمع صناع القرار وقادة الأعمال والمستثمرين لبحث فرص التعاون وإطلاق مشاريع مشتركة تخدم مصالح البلدين.

وأشار إلى أن الأردن يمتلك فرصًا كبيرة للاستفادة من توسيع التعاون الاقتصادي مع المملكة المتحدة، وفي مقدمتها نقل وتوطين التكنولوجيا والخبرات الحديثة، واستقطاب الاستثمارات النوعية، وتعزيز البحث والتطوير، ودعم الشركات الناشئة والمشاريع الريادية، إلى جانب فتح أسواق جديدة أمام المنتجات والخدمات الأردنية ذات القيمة المضافة، بما يسهم في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات.وأكد، أن استقطاب المزيد من الشركات البريطانية للاستثمار في الأردن يتطلب الاستمرار في إبراز ما تتمتع به المملكة من استقرار سياسي وأمني وتشريعي، وموقع استراتيجي، وكفاءات بشرية مؤهلة، وبنية تحتية داعمة، إلى جانب الحوافز والتسهيلات التي توفرها البيئة الاستثمارية في إطار رؤية التحديث الاقتصادي.

وبين، أن استقطاب الاستثمارات البريطانية يتطلب كذلك تسليط الضوء على قصص النجاح الأردنية في مجالات الابتكار وريادة الأعمال والتصنيع والشراكات الدولية، باعتبارها نماذج عملية تثبت كفاءة الكوادر الوطنية، وقدرة الشركات الأردنية على المنافسة عالمياً وتنفيذ مشاريع نوعية وبناء شراكات استثمارية طويلة الأمد.وشدد أبو طير على أهمية الانتقال من مرحلة التعريف بالفرص الاستثمارية إلى مرحلة بناء شراكات عملية ومستدامة بين الشركات الأردنية والبريطانية، تسهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتوطين الصناعات المتقدمة، وخلق فرص عمل نوعية، وتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة.

وأشاد بالدور الذي تقوم به السفارة الأردنية في لندن في تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية البريطانية، وتسهيل التواصل بين مجتمعَي الأعمال في البلدين، ودعم المبادرات والفعاليات الاقتصادية التي تسهم في توسيع الشراكات الاستثمارية وترسيخ التعاون بين الأردن والمملكة المتحدة.ودعا إلى تعميم تجربة منتدى الأعمال الأردني البريطاني وتنظيم منتديات اقتصادية واستثمارية مماثلة في عدد من الدول العربية والأجنبية، لما لهذه المنتديات من دور فاعل في التعريف بالفرص الاستثمارية التي توفرها المملكة، وتعزيز الشراكات الاقتصادية، واستقطاب الاستثمارات النوعية.وأكد أبو طير، أن الأردن يمتلك المقومات اللازمة لإنجاح هذه الجهود، من خلال تسهيل الإجراءات، وتوفير البنية التحتية الداعمة للاستثمار، والاستفادة من موقعه الاستراتيجي وكفاءاته البشرية، في ظل بيئة اقتصادية جاذبة واستقرار سياسي وأمني يشكلان عنصرين أساسيين في تعزيز ثقة المستثمرين واستقطاب رؤوس الأموال.

من جهته، أكد رئيس شركة الهدف الدولية RZ ومجموعة بسطامي وصاحب، وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين رامي الصاحب، أن هذا المنتدى ليس مجرد لقاء اقتصادي، بل يمثل خطوة عملية نحو بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد، تعزز النمو الاقتصادي، وتوفر فرص عمل، وترسخ مكانة الأردن كمركز إقليمي جاذب للاستثمار، مستنداً إلى الرؤية الملكية التي تضع الاقتصاد والاستثمار في صدارة الأولويات الوطنية.

وأثنى الصاحب على حضور جلالة الملك إلى جانب القطاع الخاص، ما يحمل رسالة واضحة بأن القطاع الخاص هو الشريك الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. كما يعكس هذا الحضور التزام القيادة الهاشمية بدعم المستثمرين الأردنيين وتعزيز ثقة المستثمرين الدوليين بالاقتصاد الوطني، ويؤكد على أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت أداة أساسية لتعزيز مكانة الأردن وجذب الاستثمارات النوعية.

وبين، أن المنتدى يعتبر منصة استراتيجية لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والمملكة المتحدة، وتحويل العلاقات السياسية المتميزة إلى شراكات اقتصادية واستثمارية ملموسة، كما يتيح فرصة لعرض البيئة الاستثمارية الأردنية والإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها المملكة، إضافة إلى بناء شراكات مباشرة بين رجال الأعمال والشركات في البلدين، واستكشاف فرص جديدة في قطاعات التكنولوجيا، والصناعة، والخدمات، والطاقة، والتعليم، والرعاية الصحية.

وأكد الصاحب، أن هناك فرصًا كبيرة يمكن للأردن الاستفادة منها، أبرزها زيادة حجم الاستثمارات البريطانية في القطاعات ذات القيمة المضافة، وتعزيز الصادرات الأردنية إلى السوق البريطانية، والاستفادة من الخبرات البريطانية في مجالات الابتكار، والاقتصاد الرقمي، والخدمات المالية، والتعليم، والرعاية الصحية، كما يمكن تطوير شراكات في مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة، بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي ويعزز تنافسية الاقتصاد الأردني.

وأشار إلى أن استقطاب الشركات البريطانية يتطلب الاستمرار في توفير بيئة استثمارية مستقرة وتنافسية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة.وأوضح الصاحب، أن إبراز الموقع الاستراتيجي للأردن، واتفاقيات التجارة الحرة التي يتمتع بها، والكفاءات البشرية المؤهلة، إضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي تنعم به المملكة، يشكل عناصر جذب مهمة للمستثمر البريطاني.

وأكد الصاحب أهمية متابعة مخرجات المنتدى عبر برامج عمل مشتركة وتحويل مذكرات التفاهم إلى مشاريع واستثمارات فعلية تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

2026/08/08

رغم اضطرابات الإقليم .. الاقتصاد الوطني يعزز مرونته ويحافظ على جاذبية الاستثمار

العلاونة: الاقتصاد الأردني يمتلك مقومات القوة والجاهزية

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لجريدة «الغد» إن استمرار الضبابية في المشهد الإقليمي رفع مستوى الحذر لدى مجتمع الأعمال، الأمر الذي دفع العديد من الشركات إلى إعطاء الأولوية لإدارة السيولة والمحافظة على استدامة أعمالها، وإعادة ترتيب أولوياتها التشغيلية والاستثمارية، وفقا للمتغيرات الراهنة، فيما أصبحت قرارات التوسع وإطلاق المشاريع الجديدة أكثر ارتباطا بوضوح الرؤية واستقرار الأوضاع الإقليمية.

وأكد العلاونة أن الأردن، رغم التحديات المحيطة، ما يزال يتمتع بعوامل قوة مهمة تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني، والتطور المستمر في البيئة التشريعية، إضافة إلى موقعه الإستراتيجي واتفاقياته التجارية مع العديد من الأسواق العالمية، وهي عوامل تعزز جاذبية المملكة للاستثمارات، وتزيد قدرتها على تجاوز التحديات الخارجية.

وأضاف أن التطورات الإقليمية وما تفرضه من تحديات على التجارة والاستثمار وسلاسل التوريد، تستوجب مواصلة تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني ورفع جاهزيته للتعامل مع المتغيرات، بما يحافظ على استقرار بيئة الأعمال ويعزز ثقة المستثمرين.ودعا إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير بيئة تشريعية مستقرة وواضحة، وتسريع الإجراءات الاستثمارية، بما يمكن القطاع الخاص من الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.كما شدد على أهمية تنويع الأسواق التصديرية، ودعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، إلى جانب تكثيف الترويج للأردن وجهة آمنة ومستقرة للاستثمار، بما يساهم في تحويل التحديات إلى فرص تدعم النمو الاقتصادي المستدام.

2026/08/08

رؤية التحديث الاقتصادي .. من التخطيط إلى الإنجاز

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لجريدة «الرأي» أن المؤشرات الواردة في تقرير النصف الأول من العام تعكس تقدماً ملموساً في ترجمة مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي إلى مشاريع وبرامج تنفيذية، لافتاً إلى أن البدء بتنفيذ 343 مشروعاً، إلى جانب وصول نسبة رقمنة الخدمات الحكومية إلى نحو 86 %، يشكلان مؤشراً إيجابياً على الانتقال من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ الفعلي.وأضاف العلاونة أن استمرار تنفيذ المشاريع ذات الأولوية، بالتوازي مع تطوير الخدمات الحكومية وتعزيز التحول الرقمي، يسهم في تحسين بيئة الأعمال ورفع كفاءة الإجراءات أمام المستثمرين والقطاع الخاص، مؤكداً أهمية مواصلة المتابعة والتقييم لضمان تحقيق الأثر الاقتصادي المستهدف من هذه المشاريع، وتحويل نتائجها إلى قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالقطاع السياحي، أشار العلاونة إلى أن تسجيل نحو 3.15 مليون زائر خلال النصف الأول من العام، وتحقيق دخل سياحي بلغ نحو 2.47 مليار دينار، يؤكدان قدرة القطاع على الحفاظ على دوره كمحرك رئيس للاقتصاد الوطني، رغم التحديات والظروف الإقليمية.وأكد أن استمرار النشاط السياحي يعكس متانة مقومات الأردن السياحية وقدرته على استقطاب الزوار، مبيناً أن الحفاظ على هذه المستويات خلال المرحلة المقبلة يتطلب تنويع الأسواق السياحية، وتعزيز الترويج للمملكة، وتطوير المنتج السياحي والخدمات المرتبطة به، بما يرفع مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي ويوسع دائرة المستفيدين منه.

وشدد العلاونة على أن مواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى، إلى جانب الحفاظ على زخم القطاع السياحي، من شأنها دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة تداعيات عدم اليقين الإقليمي، مؤكداً أهمية مواصلة العمل على الملفات التي تعزز الثقة بالاقتصاد الأردني وتدعم قدرته على جذب الاستثمارات.

2026/08/26

زيارة الملك للصين تؤسس لمرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن زيارة جلالة الملك تحمل أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، لا سيما أنها تأتي في مرحلة يحتاج فيها الأردن إلى توسيع شراكاته الاقتصادية، وتنويع أسواقه ومصادر الاستثمار، وتعزيز موقعه كمركز إقليمي للتجارة والخدمات والاستثمار.

وأشار إلى إن الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية التي تم توقيعها تمثل إطاراً مهماً للانتقال بالعلاقات الأردنية الصينية من مستوى التعاون التقليدي إلى شراكة اقتصادية أكثر عمقاً، تقوم على الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية.

وأشار إلى أن الصين تمثل سوقاً ضخماً ومصدراً مهماً للتكنولوجيا والاستثمار والخبرات، ما يتطلب تحويل مخرجات الزيارة إلى مشروعات اقتصادية ملموسة، خصوصا في قطاعات الصناعة والطاقة والنقل واللوجستيات والتكنولوجيا والخدمات والسياحة.وأوضح أن تعزيز الصادرات الأردنية إلى السوق الصينية يجب أن يكون أولوية، من خلال تحديد المنتجات والخدمات الأردنية القادرة على المنافسة وبناء قنوات تسويق وتوزيع فعالة.

وأكد ضرورة بناء شراكات مباشرة بين الشركات الأردنية والصينية، وإقامة مشروعات مشتركة، وتشجيع الاستثمارات الصينية في المملكة، والاستفادة من الخبرات الصينية في رفع الإنتاجية والتنافسية ونقل التكنولوجيا. وشدد العلاونة على أهمية وجود تعاون بين القطاعين ومتابعة مؤسسية للاتفاقيات، وتحديد المشروعات ذات الأولوية، وقياس النتائج بصورة مستمرة، حتى تكون مخرجات الزيارة الملكية للصين جزءاً من مسار عملي ومستدام لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الأردن.

2026/09/01

اقتصاديون: متابعة الملك الحثيثة لرؤية التحديث الاقتصادي تسرع تنفيذ برامجها

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لوكالة الأنباء الأردنية "بترا"، أن متابعة جلالة الملك لسير العمل في البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي، تعكس حرص جلالته على الانتقال من مرحلة وضع الخطط والاستراتيجيات إلى التنفيذ الفعلي، بما ينعكس على أداء الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار.وقال العلاونة، إن التوجيهات الملكية تمثل خارطة طريق لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتسريع تنفيذ المشاريع والمبادرات ذات الأولوية، ومعالجة التحديات التي تواجه المستثمرين والقطاع الخاص، بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وفيما يتعلق بتركيز جلالة الملك على المشاريع ذات الأثر المباشر على جودة حياة المواطنين وتعزيز الاستثمار الداخلي والخارجي، قال، إن ذلك يؤكد أهمية توجيه المشاريع الاقتصادية نحو تحقيق نتائج ملموسة تنعكس على حياة المواطنين، بالتوازي مع توفير بيئة جاذبة للاستثمار وتحفيز المستثمر المحلي على التوسع والنمو.وأكد أن ترجمة هذا التوجه تتطلب تحديد المشاريع ذات الأولوية والأثر بوضوح، وتسريع تنفيذها، وإزالة المعيقات أمام القطاع الخاص والمستثمرين، وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية، واعتماد مؤشرات واضحة لقياس النتائج، خاصة في مجالات تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

وأشار إلى أهمية مواصلة تطوير البيئة الاستثمارية وتسهيل الإجراءات وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتبار القطاع الخاص محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي وقادراً على تحويل الفرص الاستثمارية إلى مشاريع إنتاجية.وأضاف، إن استقطاب الاستثمارات يتطلب بيئة أعمال مستقرة، وتشريعات واضحة وإجراءات مبسطة، إلى جانب الترويج للفرص الاستثمارية، ودعم المستثمرين المحليين وتمكينهم من التوسع وإعادة استثمار أرباحهم.ولفت العلاونة إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على سرعة التنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس، بما يضمن انعكاس المشاريع والمبادرات الاقتصادية على جودة حياة المواطنين، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

2026/09/13

هندسة الاستثمار.. من جذب الأموال لصناعة القيمة

قال عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بشار الزعبي لجريدة «الغد» «إن إعلان الحكومة أهدافا واضحة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار يعكس إدراكًا لأهمية توفير بيئة اقتصادية أكثر مرونة وكفاءة»، مشيرًا إلى أن جذب الاستثمارات لا يرتبط بالحوافز المالية فقط، وإنما بمنظومة متكاملة تشمل سهولة ممارسة الأعمال، ووضوح التشريعات واستقرارها، وسرعة إنجاز المعاملات، وكفاءة الخدمات الحكومية.

وأضاف أن تبسيط الإجراءات والحد من البيروقراطية وتوسيع التحول الرقمي في الخدمات الحكومية، من شأنه خفض كلف ووقت تأسيس وتشغيل المشاريع وتعزيز ثقة المستثمرين، داعيًا إلى مواصلة تطوير الخدمات الرقمية وربط الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار ضمن منظومة إلكترونية متكاملة.

وأشار الزعبي، إلى أن زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية تتطلب الانتقال من مرحلة الترويج العام إلى استهداف استثمارات نوعية في القطاعات ذات القيمة المضافة، خصوصًا التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، والصناعات الدوائية والغذائية، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، وغيرها من القطاعات القادرة على توليد فرص العمل وزيادة الصادرات.وشدد على أهمية دعم المستثمر المحلي باعتباره شريكًا أساسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي، مبينًا أن توسع الشركات الأردنية ونجاحها يمثلان عاملين مهمَّين في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين بالسوق الأردنية.

ودعا الزعبي، إلى ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ليس فقط في تنفيذ المشاريع، وإنما أيضًا في صياغة السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات الصلة بالقطاع الخاص، بما يضمن أن تعكس القرارات الحكومية احتياجات المستثمرين والتحديات الفعلية التي تواجههم.ولفت إلى أن المرحلة المقبلة، تتطلب مراجعة مستمرة للتشريعات الاقتصادية والاستثمارية، وضمان استقرارها ووضوحها، إلى جانب تسريع إجراءات الترخيص والموافقات، وتطوير آليات حل النزاعات التجارية، وتعزيز المنافسة، وتحسين الوصول إلى التمويل، بما يوفر بيئة أكثر قدرة على جذب المشاريع الجديدة والتوسع في المشاريع القائمة.

الكربونات الأردنية
Jordan Carbonate



Producers Of Various Grades Of Calcium Carbonate (Fillers)

Tel +962-6-5665517 Fax +962-6-5664668 / 5679485
P.O.Box 1059 Amman 11118 Jordan
sales@jordancarbonate.com
www.jordancarbonate.com

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى شركة وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .
تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .
تقوم الشركة بتصدير ٨٠% من إنتاجها لأكثر من ٣٥ دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

2026/09/16

تنامي محفظة الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعزز النمو للاقتصاد

قال عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بشار الزعبي، لجريدة « الغد» إن توجه الحكومة نحو توسيع محفظة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعكس تنامي جاهزية الأردن للمضي في تنفيذ مشروعات إستراتيجية كبرى، وتعزيز دور القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ وتشغيل مشروعات التنمية.

وأضاف الزعبي أن توسع المحفظة إلى جانب مواصلة رفع الجاهزية الفنية والمالية والقانونية للمشروعات واستكمال دراسات الجدوى لعدد منها، يمثل مؤشرا على انتقال مشروعات الشراكة من مرحلة التخطيط إلى مراحل أكثر تقدما من التأهيل والطرح والتنفيذ، بما يعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين بالفرص الاستثمارية في المملكة.

وأوضح أن الحزمة المرتقبة من المشروعات الكبرى بالشراكة مع القطاع الخاص، والتي تقدر استثماراتها بنحو 10 مليارات دولار، يمكن أن تشكل رافعة مهمة لتدفقات الاستثمار الخاص خلال السنوات المقبلة، خاصة إذا ما ترافقت مع وضوح في الأطر التنظيمية، ودراسات جدوى متكاملة، وآليات تمويل مناسبة، وتوزيع واضح للمخاطر بين القطاعين العام والخاص.وأشار الزعبي إلى أن جذب هذه الاستثمارات لا يقتصر أثره على توفير التمويل للمشروعات، وإنما يمتد إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، وفتح المجال أمام استثمارات جديدة مرتبطة بالمشروعات الكبرى.

ولفت الزعبي إلى أن القطاعات التي ستغطيها مشروعات الشراكة والمتمثلة في المياه والطاقة والنقل والبنية التحتية تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، نظرا لارتباطها المباشر بتعزيز كفاءة الخدمات وتحسين البنية الأساسية ورفع تنافسية بيئة الأعمال، مؤكدا أن تطوير هذه القطاعات من شأنه أن ينعكس على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وعلى قدرة الاقتصاد على استقطاب الاستثمارات.

واعتبر أن إدراج قطاعات مثل النقل والطاقة والمياه والخدمات اللوجستية ضمن محفظة مشروعات الشراكة الحالية يعكس تنوعا في مجالات الاستثمار، ويتيح للقطاع الخاص المشاركة في تطوير مشروعات ذات أثر اقتصادي وتنموي واسع. وأكد الزعبي أن الأثر الاقتصادي لهذه المشروعات يمتد كذلك إلى سوق العمل، من خلال توفير فرص عمل مباشرة خلال مراحل الإنشاء والتشغيل، إلى جانب فرص غير مباشرة عبر الشركات المحلية والموردين ومقدمي الخدمات المرتبطين بسلاسل التوريد.

وشدد الزعبي على أهمية تعزيز مشاركة الشركات المحلية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في سلاسل التوريد الخاصة بالمشروعات الكبرى، بما يضمن تعظيم القيمة المضافة المحلية، وتنمية القدرات الفنية للشركات، ونقل الخبرات والتكنولوجيا، وتعزيز ارتباط المشروعات الاستثمارية بالاقتصاد المحلي.

وأكد أن نجاح نموذج الشراكة يتطلب الاستمرار في تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، ورفع جاهزية المشروعات قبل طرحها، وتوفير المعلومات والدراسات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم، إلى جانب تعزيز الحوار المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان اختيار المشروعات ذات الأولوية والأثر الاقتصادي الأكبر.

ويرى الزعبي أن المرحلة المقبلة تمثل فرصة لتعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيس في التنمية، وتحويل المشروعات الإستراتيجية إلى محركات للنمو والاستثمار والتشغيل، بما ينسجم مع مستهدفات المرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2026-2029.

2026/09/19

اقتصاديون: توجيهات ولي العهد تعزز البناء على الجولات الملكية لزيادة الصادرات وتحسين معيشة المواطنين

أكد أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهندس عبد الرحمن أبو طير، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن جولات جلالة الملك واتصالاته الدولية تمثل رصيداً سياسياً واقتصادياً مهماً للأردن، وتفتح أبواباً واسعة أمام بناء شراكات اقتصادية واستثمارية مع مختلف دول العالم، إلا أن التحدي الحقيقي اليوم هو تحويل هذا الرصيد إلى نتائج اقتصادية ملموسة يشعر المواطن والقطاع الخاص بأثرها.

وقال، إن توجيهات سمو ولي العهد للحكومة بضرورة البناء على الجولات الملكية وإعداد خطط تنفيذية مرتبطة بأطر زمنية، تمثل منهجاً عملياً للانتقال من مرحلة فتح الأبواب والترويج للفرص إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة وقياس النتائج.وأوضح، أن المطلوب هو منظومة وطنية واضحة لمتابعة مخرجات الجولات والاتصالات الملكية، تتولى حصر الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والفرص الاستثمارية والتجارية التي يتم بحثها، وتصنيفها حسب القطاعات والأسواق، وتحديد جهة مسؤولة عن كل فرصة، مع وضع مؤشرات أداء وجداول زمنية واضحة، وصولاً إلى تحويلها إلى مشاريع واستثمارات وعقود تصديرية فعلية.

وأكد، أن القطاع الخاص يجب أن يكون شريكاً أساسياً في هذه المنظومة، وليس مجرد متلقٍ لمخرجاتها، باعتباره الأقدر على تحديد احتياجات الأسواق الخارجية، وبناء الشراكات مع الشركات والمستثمرين الدوليين، وتقييم الفرص وتحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ.

وأشار إلى أن دور الحكومة في هذا المسار يجب أن يتركز على تهيئة البيئة الاستثمارية، وتسهيل الإجراءات، وتوفير المعلومات والحوافز، وإزالة المعوقات أمام المستثمرين، فيما يقود القطاع الخاص جانباً رئيسياً من عملية الاستثمار والتنفيذ والتوسع.

وقال، إن الأردن بحاجة إلى التركيز على القطاعات التي يمتلك فيها مزايا تنافسية وقابلية حقيقية للنمو والتصدير، وبمقدمتها الصناعات ذات القيمة المضافة، وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية، والطاقة والمياه، والسياحة، والخدمات الصحية والتعليمية، واللوجستيات، والصناعات الغذائية والدوائية، والخدمات المهنية، إلى جانب العمل بصورة أكثر استهدافاً على فتح أسواق جديدة أمام المنتجات والخدمات الأردنية.

وأوضح أبو طير، أن الأردن بحاجة لتطوير أسلوب الترويج للاستثمار في الخارج، بحيث لا يقتصر على تقديم صورة عامة عن المملكة كبيئة مستقرة وآمنة، وإنما الانتقال إلى تقديم فرص استثمارية محددة وجاهزة ومدروسة، تتضمن دراسات الجدوى، ونماذج الأعمال، والحوافز، والمزايا التنافسية، والجهات المسؤولة، والجداول الزمنية، بما يختصر الطريق أمام المستثمر ويسرّع اتخاذ القرار.

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2026



arabbank.jo

البنك العربي
ARAB BANK
الوصول بداية

Arab Bank...
Best Bank in the Middle East 2026



arabbank.jo

البنك العربي
ARAB BANK

Beginnings never end

JBA, Spanish ambassador talk joint business, investment ventures



Jordanian Businessmen Association (JBA) President Ayman Alawneh and Spanish Ambassador José Luis Pardo Cuerdo on Wednesday discussed ways to expand trade, investment, and private sector collaboration.

To boost trade and investment, the two sides pledged to revive the Jordanian-Spanish Business Council, created in 1995, as a "hub for corporate partnerships and market data exchange." According to a JBA statement, Alawneh pushed for leveraging the Jordan-EU Investment Conference to attract Spanish investment across energy, infrastructure, logistics, manufacturing, tourism, and technology sectors. He called for more trade delegations and direct business-to-business meetings.

The ambassador, for his part, stated Spain's commitment to facilitating mutual private sector partnerships and promoting Jordan's investment landscape to Spanish firms. He noted that Amman and Madrid operate open economies with big potential for growth.

The meeting also touched on infrastructure projects, renewable energy, and joint opportunities in regional reconstruction efforts.



Jordan, Turkey gear up for October business council meeting



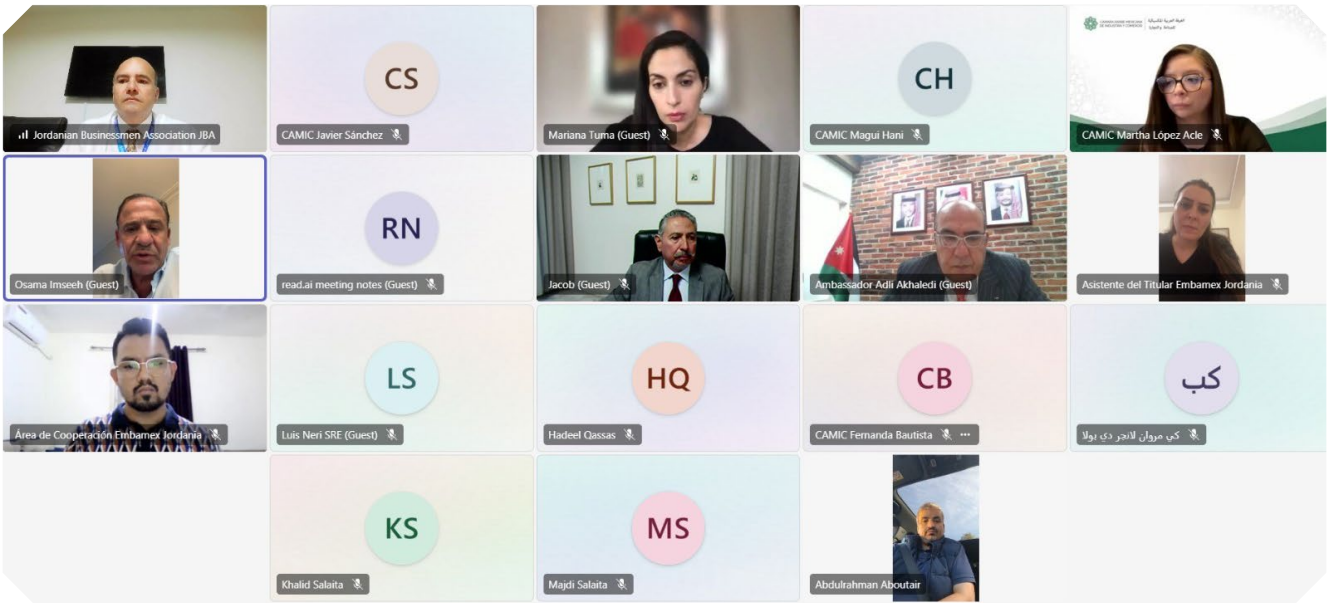
The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the Turkish Embassy in Amman agreed on Monday to activate the Jordanian-Turkish Business Council to boost bilateral trade, investment, and economic ties.

JBA Chairman Ayman Alawneh and Turkish Ambassador to Jordan Hakan Karaçay outlined the preparations for the council's upcoming meeting, scheduled for early October in Istanbul, which will bring together private sector representatives to explore joint ventures and commercial opportunities.

Alawneh said the council is a crucial platform for direct business communication, seeking to facilitate trade, encourage mutual investment, and open new markets for Jordanian and Turkish companies. He stressed the importance of turning potential opportunities into tangible economic projects.

Karaçay, for his part, voiced Ankara's commitment to boosting economic relations, noting that the Istanbul meeting is a forum for private sector dialogue, showcasing priority investment sectors and fostering stronger partnerships between business communities.

Jordan, Mexico explore private-sector economic ties



The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the Arab Mexican Chamber of Industry and Commerce (CAMIC) held a virtual meeting on Wednesday to explore ways to boost economic ties and expand private-sector partnerships.

JBA Vice President Osama Imseeh noted the potential to develop economic cooperation and unlock new opportunities for business communities. He said that Jordan's strategic location connecting Asia, Africa, and Europe provides strong prospects for trade, investment, and joint ventures.

Imseeh listed several promising sectors for joint collaboration, including phosphate, potash, fertilizers, agriculture, food security, tourism, education, healthcare, mining, manufacturing, and supply chain logistics. He added that bilateral trade holds substantial room for expansion and product diversification.

CAMIC President Yemile Tuma called for improving communication between business leaders, facilitating platforms to showcase trade and investment opportunities, and exchanging market expertise to support new corporate partnerships.

Jordanian Ambassador to Mexico Adli Khalidi and Mexican Ambassador to Jordan Jacob Prado González pointed to the "vital role" of the private sector in driving economic collaboration and opening new channels for trade and investment.During the meeting, CAMIC detailed promising market sectors and investment opportunities available in Mexico for Jordanian companies.

industry, agriculture, tourism, health care, technology and services, but noted that turning them into projects requires financing, expertise, infrastructure and a clear regulatory environment.He underscored the importance of stronger economic and banking ties with Jordan in facilitating trade and investment and expanding Arab cooperation.



Secretary-General of the Union of Arab Banks Wissam Fattouh pointed to Syria's significant investment opportunities, while noting the need for strong institutions, clear policies, a robust private sector and a reliable banking system aligned with international standards.

Reconstruction and foreign trade require a banking sector capable of providing financing and reconnecting Syria with the international financial system, Fattouh maintained, stressing the need to modernize legislation, strengthen supervision and develop payment and compliance systems.

Fattouh welcomed efforts by the Central Bank of Syria to develop the financial sector and affirmed the Union of Arab Banks' readiness to support capacity-building and exchange of expertise.



Chair of the Jordanian Businessmen Association Ayman Alawneh called for broader Arab economic cooperation and a stronger private-sector role in supporting Syria's recovery and attracting investment.

Jordanian-Syrian banking cooperation could benefit from Jordan's banking expertise and help develop financing and financial services supporting trade and investment, he noted. Alawneh stressed the need for cooperation among governments, banks, financial institutions and the private sector to direct investment toward job-creating and productive sectors.



Chair of the Association of Banks in Jordan Bassem Salem stressed the need to expand economic and banking dialogue and build partnerships that support investment and economic activity.

A strong and stable banking sector is essential to sustainable development, he maintained, not only through financing but also by building confidence, facilitating trade and supporting productive sectors.

Salem highlighted the importance of financial stability, modern payment systems, digital transformation and stronger ties with Arab and international financial institutions. He also expressed Jordan's interest in strengthening banking cooperation with Syria and building on the two countries' historic economic ties.



Governor of the Central Bank of Syria Mohammad Arslan stressed that the next phase requires moving from discussing opportunities to developing projects and establishing practical channels for cooperation.

Syria aims to build a more productive economy capable of attracting investment and integrating with the global economy, he noted, requiring monetary stability, stronger regulation, improved payment systems and sound banking governance.

Arslan identified investment opportunities in energy, infrastructure,

Arab Banking Conference Calls for Stronger Cooperation to Support Syria's Recovery



Governor of the Central Bank of Jordan Adel Sharkas said Monday that Syria's economic recovery is a direct concern for Jordan, given the two countries' shared economic interests and close ties, adding that recovery would help revive trade, transport and transit, strengthen market integration and supply chains, and benefit the wider Arab region.



Sharkas made the remarks while opening the Arab Regional Conference on Supporting Development and Investment in Syria, organized by the Union of Arab Banks in Amman on Sept. 21-22 under the theme "Arab Economic and Banking Partnership to Support Development and Investment in Syria." He underscored that supporting Syria's recovery is both a shared Arab responsibility and a mutual economic interest, with potential benefits for trade, investment, transport and economic ties between Syria and Arab countries.

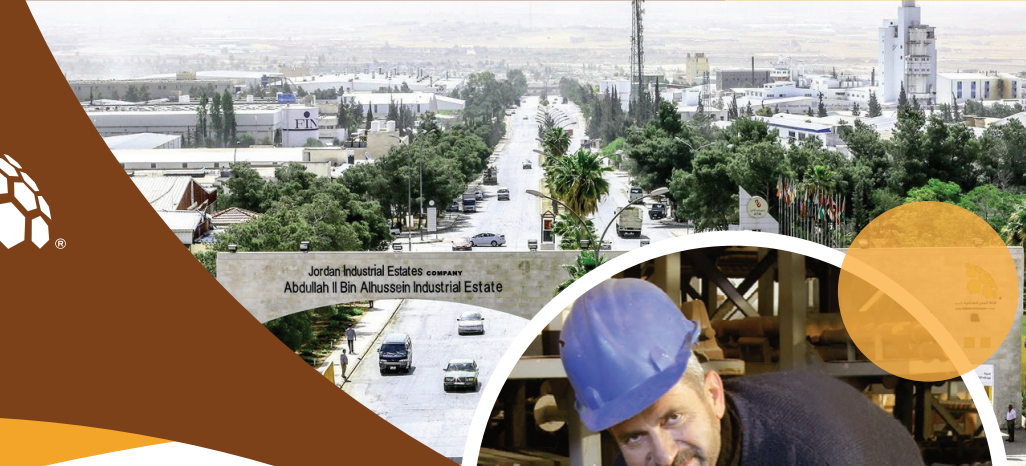
Sharkas highlighted the Jordanian banking sector's technical and institutional expertise and extensive banking relationships, which, he noted, could support cooperation with Syria in trade finance, payment and remittance channels, governance, risk management and digital financial services.

Cooperation between the two central banks and financial institutions, he explained, could facilitate trade and payments and strengthen financial ties within the applicable regulatory frameworks.

Jordan hopes cooperation with Syria will develop into a broader Arab economic and banking partnership that supports investment, development and sustainable economic ties, Sharkas added.



شركة المدن الصناعية الأردنية
Jordan Industrial Estates Copmany





WHY THE JORDAN INDUSTRIAL ESTATES COMPANY?

- **5%** — Low Flat Corporate Income Tax (30% Add-Value Required)
- **0%** — Sales Tax & Customs Duties
- **10** — Operational Industrial Estates (Sahab-Irbid-Karak- Muwaqar-Aqaba-Mafraq-Salt Madaba-Tafileh-Jerash)
- **100%** — Foreign Ownership
- Benefiting from the Free Trade Agreements with Many Arab and Foreign Countries

BUILDINGS

Standard Factory Buildings Starting from 328m2 up to 813m2

LANDS

Developed Lots of Lands Starting at 2500m2
World Class Infrastructure
Zoning and Clustering

ONE STOP SHOP

Occupation Permit, Construction License
Water, Telecommunication and Electricity
Incentives According to the Investment Law



Amman-Jordan I Housing Bank Complex
Floor 8
Tel: +962 568 00 55 Ext.(159-138)
Mob. +962 796 938 118
Email: sales@jiec.com
www.jiec.com

The team is in direct contact with Chinese companies that participated in the talks to advance technical discussions, facilitate investment procedures and explore partnerships with local businesses.

Tourism represents another area where the Kingdom is seeking to expand its economic engagement with China, given the scale of the Chinese outbound travel market.

Qudah said measures are being taken to make the local tourism market more accessible to Chinese visitors, including providing Chinese-language promotional content on digital platforms and training tourism-sector employees in the Chinese language.

Work is also underway to introduce widely used Chinese digital payment systems, including WeChat Pay and Alipay, while plans for direct Royal Jordanian flights to China are intended to improve connectivity for both tourism and business.The government is also preparing tourism promotion activities aimed specifically at the Chinese market.

Discussions during the Royal visit included Trip.com, one of China's largest travel platforms, which is expected to send representatives to the Kingdom to examine potential cooperation and ways to promote its tourism destinations to Chinese travelers.

Qudah said realizing the economic potential of the visit would depend on close cooperation between the public and private sectors. The government, he added, is responsible for creating a supportive investment environment, simplifying procedures and improving market access, while businesses must translate those opportunities into projects and commercial partnerships.

Jordan Businessmen Association President Ayman Al-Alawneh said deeper engagement with China could broaden cooperation across manufacturing, energy, technology, innovation, transport and logistics.

He said the relationship also offers opportunities for local companies to expand into Asian markets, attract Chinese capital and establish joint industrial projects that draw on Chinese technology and expertise to develop domestic manufacturing and increase the value added of local products.

The Kingdom's geographic position and network of trade agreements could also provide Chinese investors with a base for production and exports to regional and international markets, Al-Alawneh said.

He called for economic relations with China to develop beyond conventional merchandise trade toward investment, joint manufacturing, technology and knowledge transfer, alongside efforts to increase bilateral trade.



Royal Visit Sets Stage for Deeper Investment, Trade Ties with China



Investment, exports and tourism are emerging as the main pillars of a broader economic partnership with China following the recent Royal visit, as the Kingdom looks to deepen commercial ties with the world's second-largest economy and attract a larger share of Chinese investment.

Minister of Industry, Trade and Supply Yarub Qudah said Monday the visit marked an important economic step in strengthening the strategic partnership between the two countries, opening new prospects for trade, investment and tourism in line with efforts to diversify markets and attract high-value foreign direct investment.

Speaking at the Jordan Businessmen Association's regular morning business meeting, Qudah said China's position as one of the world's largest sources of outbound investment makes it an important partner for the Kingdom in the coming period.

Economic discussions during the visit centered on two priorities: bringing more Chinese investment into the local economy and expanding Jordanian exports to the Chinese market, particularly in sectors where domestic producers have competitive advantages and growth potential.

The government has since formed a national team bringing together relevant agencies to follow up on the meetings and agreements reached during the visit.

Minister, JBA talk future public transport projects



Minister of Transport, Dr. Nidal Qatamin, on Thursday met with head and members of Jordanian Businessmen Association (JBA) to discuss ways to develop the Kingdom's transport sector and strengthen its role in supporting the national economy.Qatamin noted the importance of the private sector's role as a "key partner" in implementing and developing transport projects.

Expressing "keenness" to expand cooperation with the private sector, he said the ministry is also ready to leverage its expertise and capabilities in implementing priority projects, which would add value to Jordan's economy and improve efficiency of the transport system.

He reviewed the key projects and programs implemented by the Ministry of Transport across various sectors, its plans for developing infrastructure, public transport services, and logistics.

In this context, he referred to future projects aimed at enhancing the sector's efficiency and increasing its capacity to meet needs of economic development, trade, and investment.

In turn, the JBA's chairman, Ayman Alawneh, and its members underlined the importance of the transport sector in supporting various economic activities and boosting trade and investment.

The JBA team urged continued partnership and coordination with the Ministry of Transport to support projects that would enhance infrastructure and improve efficiency of transportation and logistics services.

During the discussions, the two sides went over several issues and investment opportunities related to the transport sector and ways to enhance private sector participation in future projects, aimed to support Jordan's economic development process. Concluding the meeting, the two sides exchanged commemorative plaques in appreciation of the mutual partnership and commitment to continued cooperation and joint work.



JBA, Omani Ambassador Discuss Economic, Investment Cooperation



Jordanian Businessmen Association (JBA) President Ayman Alawneh and Omani Ambassador to Jordan Sheikh Fahad Bin Abdul Rahman Alojaili discussed ways to strengthen economic and investment cooperation and expand private-sector partnerships between the two countries.

According to the JBA statement issued Tuesday, Alawneh said the "strong" Jordanian-Omani ties, backed by both countries' leadership, provide a "solid" foundation for advancing economic and investment relations.Alawneh called for translating those ties into "feasible" projects and partnerships that serve mutual interests.

He highlighted significant opportunities to deepen cooperation in key sectors, including tourism and medical tourism, citing Jordan's "advanced" healthcare and tourism capabilities.

Pointing to mining and related industries, he also noted opportunities in enhancing banking and financial services between the two countries to facilitate trade, investment, and financing for joint ventures.

Alawneh said the JBA is "committed" to expanding engagement with Oman's private sector and building sustainable partnerships between business communities to increase trade, encourage joint investments, and capitalize on opportunities across various economic sectors.

Jordan, he stated, offers an "attractive" investment environment supported by modern legislation, competitive incentives, a strategic location, and free trade agreements that provide investors with access to regional and global markets.He also expressed the JBA's interest in organizing joint business delegations and economic meetings to further strengthen cooperation.

For his part, Alojaili reaffirmed the "strength" of Jordanian-Omani relations, calling for increasing contacts between business leaders, exchanging visits, and launching joint investment projects in priority sectors to boost trade and deliver mutual economic benefits.

Trade between Jordan and Oman reached $167 million in 2024, up from $157 million in 2023, according to official data.Fertilizers, live animals, chemical products, and garments are among Jordan's leading untapped export opportunities in the Omani market.



into industrial opportunities. Abu Ghazaleh noted that the executive priorities under the state's economic roadmap focus on boosting manufacturing productivity and digitizing public sector procedures to lower overhead costs for incoming investors.

The regulatory changes follow a clear upward trend in cross-border capital inflows. Jordanian Businessmen Association (JBA) President Ayman Al-Alawneh disclosed that worker remittances to the Kingdom rose 13% during the first four months of 2026, totaling approximately $1.6 billion.



The JBA, which organized the assembly alongside the ministries of Investment and Foreign Affairs, is working to establish institutional channels to guide these capital flows away from passive real estate holdings and into active corporate equities and public-private partnership (PPP) infrastructure projects.

Addressing the regional trade environment, Ministry of Foreign and Expatriate Affairs Secretary-General Dhaifallah Al-Fayez stated that international economic diplomacy is currently opening new trade corridors to counter elevated shipping fees, high regional financing costs, and broader logistical challenges.



Al-Fayez outlined immediate project pipelines available for commercial investment, including utility-scale renewable energy grid integration, industrial mining, information technology, tourism infrastructure, and logistics hubs. These sectors are supported by preferential trade agreements designed to establish the country as a regional re-export and industrial storage center.

The conference framework is organized across four specialized panel sessions. The first session evaluated the executive performance metrics of the Economic Modernization Vision for 2026-2029, focusing on building macroeconomic resilience.

Subsequent panels analyzed private-sector project delivery, foreign economic diplomacy strategies in emerging markets, and specific financing mechanisms to localize expatriate capital through joint ventures.The assembly will conclude with a comprehensive policy roadmap listing specific operational steps to improve ease-of-doing-business indicators across key sectors.

Investment Regulatory Overhauls and $1.6B Remittance Growth Anchor Expatriate Economic Summit



Major structural revisions to the national investment framework designed to fast-track the entry of expatriate capital led the opening proceedings of the Ninth Conference of Jordanian Businessmen and Investors Abroad on Saturday.

Operating under the strategic theme "Investment Opportunities with a Global Vision," the convention focused on expanding private sector participation, diversifying long-term commercial investments, and mitigating regional supply chain vulnerabilities.



The primary policy focus centered on the 2026 amendments to the investment environment bylaws. The updated regulations introduce a key structural shift: companies registered outside Jordan can now secure full domestic investment incentives, fast-tracked licensing, and preferred regulatory treatment, provided that Jordanian nationals hold at least a 50% equity stake or maintain documented operational control. This legal modification aims to remove historical cross-border corporate registration barriers and draw direct equity investments from citizens residing abroad.

Delivering the opening address on behalf of the Prime Minister, Investment Minister Tariq Abu Ghazaleh stated that the current global economic climate demands institutional agility to turn macroeconomic pressures

JBA to host ninth diaspora investor conference on Saturday



The Jordanian Businessmen Association (JBA), in cooperation with the Ministry of Investment and the Ministry of Foreign and Expatriate Affairs, will host the ninth Conference of Jordanian Businessmen and Investors Abroad this coming Saturday.

The one-day event, held under the theme "Investment Opportunities with a Global Vision," is part of the JBA's strategic efforts to bolster Jordan's standing as an attractive destination for foreign direct investment, the association said in a statement on Wednesday.

The conference aims to connect Jordanian expatriates with the country's rapid economic developments and ongoing national modernization initiatives. It will serve as a platform to explore emerging investment opportunities across productive and service sectors to support the national economy.

JBA President Ayman Al-Alawneh said the conference serves as a critical bridge between local and expatriate Jordanian investors to exchange expertise and leverage the global networks of the diaspora.

"The association places high priority on maintaining continuous communication with Jordanian business leaders worldwide, keeping them informed of local investment prospects and the kingdom's evolving regulatory framework," Al-Alawneh said.

He added that the conference will offer a direct channel for dialogue with government officials to discuss shared economic interests, attract foreign capital, protect local investments, and encourage the repatriation of Jordanian capital into sustainable, high-yield domestic projects. Several partnerships and investment ventures are expected to be announced during the event, reflecting sustained confidence in Jordan's economic resilience.

The conference agenda will focus on key topics, including the road map toward a modernized economy under the Executive Programme of the Economic Modernization Vision (2026-2029), private sector contributions to national development plans, and economic diplomacy strategies aimed at accessing new global markets. Discussions will also highlight the pivotal role of expatriates in anchoring their investments within the kingdom.

Ultimately, the event seeks to harness the expertise of Jordanian investors abroad to enhance Jordan's regional and international competitiveness, build robust economic partnerships, and support sustainable development goals.

Jordan, Sri Lanka explore new economic partnerships



Chair of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Ayman Alawneh and Sri Lankan Chargé d'Affaires Gajithra Navan talked on Monday about strengthening trade, investment, and economic cooperation between Amman and Colombo.Alawneh called for translating strong bilateral ties into active business partnerships by boosting private sector engagement, exchanging trade delegations, and exploring new investment and export opportunities.He said Jordan offers an attractive investment environment supported by modern legislation, incentives, and its strategic location as a regional trade hub.

Navan expressed Sri Lanka's interest in deepening economic relations with Jordan and discussed opportunities in food industries, tourism, information technology, education, and agriculture.She said the embassy would support business connections and organize joint economic events.Trade between Jordan and Sri Lanka reached around $79 million in 2024, compared with $93 million in 2023.



JBA, Mexican envoy talk economic ties



ordanian Businessmen Association (JBA) Chairman Ayman Alawneh and Mexican Ambassador Jacob Prado González discussed prospects of expanding economic, trade, and investment relations.Alawneh stressed enhanced economic relations between Jordan and Mexico, and a need to translate the close ties into effective economic and investment partnerships and launch joint ventures by the private sector in both countries.He pointed to Jordan's investor-friendly environment and competitive advantages as a gateway to regional markets.

The JBA head also noted an interest to enhance communication with the Mexican business community and explore available opportunities in various sectors.The Mexican envoy said his country is committed to forging closer economic relations with Jordan and cementing cooperation between private sector institutions, calling for exploring new areas of partnership in sectors of mutual interest.

The volume of trade between Jordan and Mexico stood at about $97 million in 2024, compared to $130 million in 2023, with untapped Jordanian export opportunities in the Mexican market, including fertilizers, chemical products, jewelry, and non-ferrous and non-precious metal products.

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

40 Years OF GROWTH

Investment for Future

جمعيـة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

Year 29 - September 2026

40 Years OF GROWTH

Investment Regulatory Overhauls and $1.6B Remittance Growth Anchor Expatriate Economic Summit





Minister, JBA talk future public transport projects



Royal Visit Sets Stage for Deeper Investment, Trade Ties with China



Jordan, Turkey gear up for October business council meeting

Investment for Future


غـــداً يبـــدأ الآن
مدينة العقبة الرقمية تستضيف أول بنية تحتية للذكاء الاصطناعي في الأردن "KLSTR AI". نضع بين أيديكم قدرات حوسبة متقدمة لتسريع أتمتة الأعمال، ومعالجة البيانات، وتطوير الأنظمة الذكية للقطـاعين الحـكومي والخاص.
لمعرفة المزيد، زوروا موقعنا الإلكتروني www.klstrai.com
AQABA DIGITAL HUB
POWERED BY
klstrai